

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون



الجلسة العامة ٥٢

الثلاثاء، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل (ماليزيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الدولي، بإبلاغ حكومات الدول الأعضاء، في الوثيقة A/51/177، بقائمة المرشحين الذين تم ترشيحهم في الإطار الزمني المحدد لتقديم الأسماء أي في موعد أقصاه ١ حزيران/يونيه ١٩٩٦. والبيانات الخاصة بمؤهلات المرشحين واردة في الوثيقة A/51/178.

البندان ٨ (تابع) و ٧١ (تابع) من جدول الأعمال

إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

وبعد ذلك التاريخ، تلقى الأمين العام معلومات إضافية تتعلق بالمرشحين وكذلك ترشيحات جديدة. وترد أسماء هؤلاء المرشحين الجدد والمعلومات الإضافية في الوثائق A/51/177/Add.1 و A/51/178/Add.1.

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وانتخابات أخرى

(أ) انتخاب أعضاء لجنة القانون الدولي

وثائق انتخاب أعضاء لجنة القانون الدولي

وفي ظل هذه الظروف، من الضروري للجمعية العامة أن تبت في أمر قبول المرشحين الجدد بالرغم من تقديم أسمائهم بعد الموعد النهائي وضمهم إلى قائمة موحدة بالمرشحين. وتتمثل الممارسة التي اتبعتها الجمعية في الماضي في ضم أمثال هذه الترشيحات المتأخرة في قائمة موحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هذا الصباح تنظر الجمعية أولا في مسألة وثائق انتخاب أعضاء لجنة القانون الدولي.

وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن الجمعية العامة راغبة في أن يطلب من الأمين العام إصدار قائمة المرشحين الموحدة هذه.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستصدر قائمة المرشحين الموحدة بوصفها الوثيقة A/51/653.

كما سبق وأن أعلن في جلستنا السابقة، أو أن أشاور الجمعية العامة بشأن مسألة تتصل بانتخاب أعضاء لجنة القانون الدولي المقرر إجراؤه يوم الاثنين الموافق ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. ففي ذلك اليوم ستقوم الجمعية بانتخاب ٣٤ عضوا في اللجنة تبدأ مدة ولايتهم في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. ومن الجدير بالذكر أن الأمين العام قد قام، وفقا للنظام الأساسي للجنة القانون

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

البند ٤٤ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات

(أ) تقرير اللجنة الجامعة المخصصة التابعة للجمعية العامة والمعنية باستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات (A/51/48)

(ب) تقرير الأمين العام (Add.1 و A/51/228)

(ج) مشروع القرار (A/51/48، الفرع رابعا)

السيد كيوانوكا (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أشكر السفير هيساشي أودا، الممثل الدائم لليابان ورئيس اللجنة الجامعة المخصصة التابعة للجمعية العامة والمعنية باستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، على النجاح في إجراء الاستعراض المطلوب لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ونشكر أيضا بقية أعضاء المكتب - أي ممثلي بلجيكا والجمهورية التشيكية وغابون وغامبيا بل في الحقيقة كل الوفود التي ساعدت بمشاركتها النشطة على بث الحيوية في المناقشة حول التنمية الأفريقية، وأسهمت بالتالي إسهاما قيما في عملية الاستعراض.

إن الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تجد البلدان الأفريقية أنفسها فيها، وجدول الأعمال الآخر بصد التعاون الدولي من أجل التنمية، والجهود المبذولة لتحديد معالم الطريق الذي يكون محوره الإنسان يكون مقبولا بيئيا صوب النمو والتنمية الاقتصادية هي، في جملة عوامل أخرى، أمور تضي تعقيدا بالغاً على أي عملية مثل العملية التي تم إنجازها. وبالتالي فإن نتيجة أي عملية كهذه ستكون بالضرورة خليطا من النجاح والفشل في سياق محاولة الاستجابة لتوقعات الجميع. وفي ضوء هذه الاعتبارات، ترحب أوغندا بنتيجة استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات وتؤيده.

إن نتيجة استعراض منتصف المدة، تتمثل، باختصار، في أن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات لا يزال، إلى حد كبير، دون تنفيذ، وأن الظروف الاجتماعية الاقتصادية التي دفعت إلى البدء ببرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا في عام ١٩٨٦ وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات لا تزال قائمة. ومع ذلك، تم إحراز بعض التقدم صوب الانتعاش الاقتصادي، فقد سجلت في قليل من البلدان الأفريقية معدلات نمو للناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى ٦ في المائة. وبشكل عام، سيزداد معدل الفقر والبطالة بدرجة كبيرة مع الاستمرار في هبوط المساعدة الإنمائية الرسمية بالقيمة الحقيقية وبقاء عبء الديون عبئا لا يطاق. وبينما نعتز بمسؤوليتنا الرئيسية عن تنميتنا، فإن تحقيق انطلاقه حاسمة سيتوقف بدرجة كبيرة، كما هو الحال بالنسبة لمعظم البلدان النامية، على المساعدة الخارجية وعلى توفر البيئة الاقتصادية الخارجية المؤاتية.

إن البرنامج الجديد ينتهي في عام ٢٠٠١. وتخلص أكثر التقييمات والتوقعات تفاؤلا إلى عدم إمكانية تنفيذ جميع الالتزامات التي قطعتها أفريقيا والمجتمع الدولي في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وفي استعراض منتصف المدة انصب الاهتمام على تحديد المجالات الحرجة الرئيسية، وتقديم توصيات محددة بشأن الإجراءات الملحوظة التي يمكن اتخاذها في السنوات الخمس الباقية. ونحن نعتقد أن هذا نهج عملي. ولكن، قد يتعين علينا، والأمر مرهون بما يكون عليه التقييم النهائي في عام ٢٠٠٢، أن نرسم بجديّة مسارا لما بعد انقضاء هذا العقد.

وفي القيام بذلك، سيتعين علينا أن نأخذ بعين الاعتبار برامج عمل المؤتمرات واجتماعات القمة الدولية الرئيسية التي عقدت حتى الآن. فقد زادت هذه المؤتمرات العالمية إدراكنا للصلات الرئيسية القائمة بين السلم والتنمية والاستدامة البيئية، والانصاف الاجتماعي والعدالة كذلك بين المشاركة العامة والحكم الصالح والديمقراطية. وقد قبلت معظم البلدان الأفريقية هذه النماذج الرئيسية التي لا بد أن تهتدي بها التنمية المستدامة. وعلى الصعيد العالمي، يتعين على المجتمع الدولي مجاراة هذا الإدراك المتجدد بعمل يتسق مع

وكان لي شرف الترحيب به هنا باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

وكما أوضح زميلي الكندي السيد فولر في جلسة بعد ظهر أمس، لا يزال موضوع انتعاش أفريقيا باقيا بإلحاح على جدول الأعمال في عام ١٩٩٦. وأن القادة الأفارقة يعمدون بصورة متزايدة إلى اعتناق الممارسات الديمقراطية؛ وهم يدركون متطلبات التوجهات الاقتصادية العملية اللازمة لإخراج بلدانهم من هذا النفق المظلم. لقد ولى وقت التفاؤل المثالي في أفريقيا، والوقت الآن هو وقت التفاؤل المنبثق عن العزيمة. ولى وقت البرامج الكبيرة والتمويل الضخم. وحان في أفريقيا الآن وقت البرامج الموجهة لأهداف محددة والسياسات الاقتصادية والضرورية الفعالة والمسؤولة.

بيد أن إمارة أندورا، وهي دولة صغيرة محدودة الموارد، تشعر بالتضامن مع أفريقيا. ونحن قريبون جدا من أفريقيا، فنحن على الجانب الآخر من البحر الأبيض المتوسط. وقبل كل شيء، نحن مقتنعون بأن تنمية العالم تتوقف على تنمية أفريقيا. وستكون وصمة عار على جبين البشرية إذا شهد القرن الحادي والعشرون انهيار أفريقيا. وتسهم أندورا بما تستطيع تقديمه لتنمية القارة. فالأطباء والممرضون والمرضات من أندورا يعملون في برامج تعاون فيها. ويقوم معلمون من أندورا بإعداد الأفارقة الشباب؛ فعلى سبيل المثال، كثيرا ما حدثتني السيدة ماتيو، سفيرتنا في باريس، عن الأيام التي أمضتها في التدريس في مدرسة ثانوية في الكامبيرون. وتحاول أندورا، بلدي، كل عام زيادة مساعدتها المباشرة للتنمية من خلال الأمم المتحدة. ولا ينبغي لي أن أنسى المساهمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية الأندورية المكرسة لهذا الغرض على وجه التخصيص.

وتقرير الأمين العام عن تنفيذ البرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات يدعو إلى تعزيز نظم التعليم بتوفير المهارات الأساسية لزيادة التعلم وتعزيز فرص التعليم للجميع، ولا سيما الفتيات والنساء. ولنتذكر أن البلدان النامية، حيث يعيش ٨٤ في المائة من سكان العالم الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة، بحاجة إلى خلق أكثر من ١٠٠ مليون فرصة عمل جديدة في العقد القادمين لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الشباب النشط. وهؤلاء الشباب بحاجة إلى إعطائهم الوسائل الضرورية للإسهام في تنمية بلدانهم. وقبل كل شيء، هم بحاجة إلى التدريب على الوظائف والمهن اللازمة لإنعاش

الالتزامات المقطوعة في المؤتمرات. وهذا لا يعد أداء لواجب أخلاقي فحسب وإنما يعبر أيضا عن حسن تقدير للأمور في عالم تنهار فيه الحدود بشكل متزايد، ويزداد فيه ترابط مصائرنا ترابطا لا انفصام له.

إننا نحیی التعهد الصادر في إطار استعراض منتصف المدة، باتخاذ تدابير عاجلة لتسريع تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ولكي يترجم هذا التعهد إلى برامج، من الضروري تنشيط ترتيبات المتابعة لتنفيذ البرنامج الجديد. ومن الضروري على المستوى الوطني أن تعمل الحكومات جنبا إلى جنب مع منظومة الأمم المتحدة ومجتمع المانحين لدمج هذه التعهدات في أطر التعاون القطري. وعلى الصعيد الإقليمي، يتعين على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل على تعزيز التعهدات في مجالات التعاون دون الإقليمي والإقليمي والتكامل من خلال مشاريع أساسية في مجالات النقل والاتصالات والتجارة وغيرها. وعلى الصعيد العالمي، نعتقد أن المشاركة المعززة للأمين العام في الدعوة لموضوع التنمية الأفريقية وفي زيادة الوعي به لدى الجهات الفاعلة الرئيسية - أي الحكومات الأفريقية، والصناديق، وبرايم منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها، ومؤسسات بريتون وودز، والمؤسسات التجارية، ومجتمع المانحين - ستعطي بالتأكيد زخما إضافيا لتنفيذ البرنامج الجديد. وبالمثل، فإن إسهام العناصر غير الحكومية، وهو جانب حصل على اهتمام هو جدير به خلال استعراض منتصف المدة، سيكون إسهاما يقابل بأشد الترحيب.

السيد مينوفي - ترايغويل (أندورا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ما الذي يجري في أفريقيا؟ في عام ١٩٦٠ كان المستقبل ملك يديها. وبدا أن طاقة واعتزاز الجيل الجديد، المستعد لتولي زمام الأمور بنفسه، كافيان لضمان تنمية اقتصادية واجتماعية تليق بشعوبها العريقة والمتعددة. وفي عام ١٩٩٠، بدا أن ظواهر الجيوشان الاجتماعي، ومرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والديون، وقلة الاستثمار، والفقر، والبطالة، وتفكك النسيج الاجتماعي، وانحسار الديمقراطية، أوسع انتشارا من أن تكون مجرد آثار جانبية لعملية تنمية تسير بخطى بطيئة.

وبدا أن نهاية الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، بالإضافة إلى أحداث أخرى، تعطي أفريقيا قوة دفع جديدة. وأتذكر مدى تأثري عندما عاد هذا البلد العظيم إلى مقعده في الجمعية العامة في حزيران/يونيه ١٩٩٤،

سوى البداية لعملية لا يمكن استمرارها إلا إذا توفرت لها بيئة دولية داعمة بزيادة موارد التمويل وغير ذلك من الآليات.

إن زيادة الموارد هامة للغاية ليتسنى استمرار عملية الإصلاح وإعادة الهيكلة. ونحن بحاجة إلى هذا، ولا سيما لأن الأفرقة ليسوا وحدهم المستفيدين من التقدم. فنظرنا لترايط اقتصادات العالم، فإن البشرية بأسرها ستستفيد من هذا التقدم. وقد اعترف بهذا على النحو الواجب في البرنامج الجديد. وغني عن القول إن تقرير لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات يؤكد أيضا هذه النقطة.

ونحن نعتقد أنه لكي تكون جهود التنمية الأفريقية ذات معنى، فإنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتكاتف في شراكة مع أفريقيا لكي تجري، على نحو شامل، معالجة المشاكل التي تواجه القارة وإيجاد حلول دائمة لها. وهناك حاجة ملحة أيضا لاستعراض مدى ما يبدي من التصميم والالتزام تجاه تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في التسعينات، لتمكين أفريقيا من تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا. ونأمل أن توفر هذه المبادرة قوة دفع إضافية لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

وإحدى الخطوات التي من شأنها أن تيسر تحقيق أهداف ومقاصد برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات هي معالجة مشكلة عبء الدين التي تعاني منها معظم البلدان الأفريقية. فقد زادت مديونية أفريقيا الخارجية من ٣٠٠ بليون دولار في عام ١٩٩١ إلى ٣٢٢ بليون دولار في عام ١٩٩٥، أي أن نسبة الزيادة على مدى الأربع سنوات بلغت ٨ في المائة. وبمستوى مديونية خارجية لا يمكن تحمله كهذا، من الواضح أن أي جهود يضطلع بها لتوليد رؤوس الأموال اللازمة للتنمية لن يكتب لها النجاح. ولذلك، فبالإضافة إلى الخطوات الملموسة التي اتخذها الدائنون لتخفيف مشكلة الدين عموما، يلزم اتخاذ المزيد من التدابير للقيام بصورة فعالة وشاملة بمعالجة مشاكل المديونية الثقيلة التي تعاني منها بعض البلدان النامية المنخفضة الدخل خاصة في أفريقيا.

اقتصادات بلدانهم، مما يتطلب إجراء تحليل واضح ووضع استراتيجيات التنمية على مستوى الدولة وكذلك - وهذا هام للغاية - على مستوى المجتمع المحلي. ويتعين على المدارس والجامعات أن تروج من خلال برامجها التعليمية لأسبقية حقوق الإنسان العالمية للرجل والمرأة، على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٩ من اتفاقية حقوق الطفل، وبروح الديمقراطية.

وفي مؤتمر القمة الاجتماعي الذي عقد في كوبنهاغن، أيدت إمارة أندورا التزاما خاصة بالحوار بين الأجيال. وهي ترى ضرورة قيام شراكة حقة بين الشباب والمسنين لضمان انتقال التراث الأفريقي مصونا إلى الأجيال اللاحقة، وفي نفس الوقت، لتعزيز الأفكار التي يمكن أن توجه أفريقيا إلى طريق النجاح في القرن الحادي والعشرين.

السيد موكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أرحب بفرصة مخاطبة الجمعية العامة بشأن هذا البند الهام المعنون "تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات". وقد كانت تنمية أفريقيا، على مدى العقد الماضي، شاغلا لهذه الجمعية ابتداء من الدورة الاستثنائية المعقودة في عام ١٩٨٦ التي اعتمدت برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا وحتى برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات اليوم. وفي حين أن هذه الجهود وسعت لتعالج مشاكل التنمية في أفريقيا، فإن الملابس التي أدت إلى اعتماد برنامج الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات لا تزال باقية اليوم كما كانت في عامي ١٩٨٦ و ١٩٩١. بل إن الظروف الاجتماعية والاقتصادية قد تدهورت بالفعل على مدى العقد الماضي.

وعلى الرغم من أن أفريقيا تواجه مشاكل ضخمة، فإن لديها إمكانيات للنمو والتنمية. وهذا هو سبب شروعا في عملية إصلاح ضخمة تستهدف الاستفادة من هذه الإمكانيات مدركة تماما أن تنميتها، في التحليل النهائي، هي من مسؤوليتها هي. وفي هذا الصدد، قبلت القارة التحدي، وراحت البلدان الأفريقية تلزم نفسها بتنفيذ سياسات وبرامج تستهدف خلق بيئة مواتية للنمو والتنمية. وقد مكن هذا أفريقيا من وقف نزعة التدهور فسجلت في حالات عديدة نموا متواضعا. وهذه ليست

النامية تعوض النقص في المساعدة الإنمائية الرسمية قول لا يصدق في حالة معظم البلدان الأفريقية.

وبصفة عامة، تعاني أفريقيا من نقص الموارد اللازمة للإضطلاع بكل النواحي اللازمة لإعادة الهيكلة وإقامة البنية الأساسية التي يمكنها أن تجذب، بل تدعم، التدفقات المستدامة من الاستثمار الأجنبي المباشر. وحتى في الحالات النادرة التي تقام فيها هذه البنية الأساسية، لا يرد الاستثمار الأجنبي المباشر، أو هو على الأقل لا يرد بالمعدل وبالمستويات التي يمكنها أن تؤثر تأثيراً إيجابياً على أفريقيا فتتمكن من التغلب على مشاكلها الاقتصادية. ويرجع هذا من ناحية إلى تردد المستثمرين في الدخول إلى أسواق جديدة لم تجرب بعد، بالرغم من الحقائق الإحصائية وهي أن مستوى عائد الاستثمارات في أفريقيا من أعلى المستويات. إلا أن هذا التردد قد يكون ناجماً عن التحيز المتأصل الذي تولده الدعاية التي تقول إن أفريقيا قارة تتفشى فيها الاضطرابات والصراعات. وقد حدث في بعض الحالات أن ابتليت بلدان أفريقية منفردة بصراعات، ولكن هذه حالات قليلة جداً.

ولهذا نأمل أن يتمكن شركاء التنمية في أفريقيا من المعاونة، دعماً لبرنامج الأمم المتحدة الجديد، في حشد الموارد اللازمة لإقامة البنية الأساسية التي تحافظ على الاستثمار، وفي عملية التوعية، ومن إقصاء الانطباعات السلبية التي تعوق تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وختاماً، فإن الجمعية العامة، عن طريق لجنتها الجامعة المخصصة، وبالرئاسة القديرة للسفير أوادا، أنهت في شهر أيلول/سبتمبر الماضي إجراء استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وتبين نتائج هذا الاستعراض أن كثيراً من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الحادة التي أدت إلى اعتماد البرنامج في عام ١٩٩١ لا تزال قائمة. بل إن الأوضاع قد تدهورت في بعض البلدان. والمستويات المقدرة في البرنامج لتعبئة الموارد لا تزال بعيدة المنال، كما أن الأهداف الإنمائية الرئيسية لم تتحقق بعد. وفي هذا الصدد، يبرز استعراض منتصف المدة لتنفيذ البرنامج الجديد، بل يؤكد مرة أخرى، الطابع التبادلي للالتزامات وحاجة أفريقيا والمجتمع الدولي إلى إتخاذ إجراءات حاسمة وملموسة، على النحو الموصى به في الاستعراض.

وإذ ندخل العام السادس من تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد، نجد الهوة بين أفريقيا والبلدان المتقدمة النمو مستمرة في الاتساع. ويتضح ذلك في ازدياد مستويات الفقر، وانخفاض معدلات التبادل التجاري، وتدني مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية، وعدم إحراز تقدم في نقل التكنولوجيا، وفوق كل شيء في إنزال مسألة التنمية من مكان الصدارة الذي كانت تحتله في جدول الأعمال الدولي. وفي هذا الصدد، نرى أنه لكي تنجح جهود التنمية في أفريقيا، هناك حاجة ملحة إلى تهيئة مناخ دولي مؤات بما في ذلك إحداث زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية

ولا تزال تجارة السلع الأساسية المصدر الرئيسي للربح في كل البلدان الأفريقية. وفي هذا الصدد، فإن آثار تنفيذ جولة أوروغواي - التي تعتبر معلماً في ميدان التجارة العالمية - على البلدان الأفريقية، لا تزال غامضة، وبخاصة في مجالات الوصول إلى الأسواق، والزراعة، وتدهور المعاملة التفضيلية لصادرات أفريقيا من السلع الأساسية. وإذ تنتقل إلى تنفيذ قواعد منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية، نجد أنه لا تزال هناك حاجة ملحة، على الأقل في المرحلة الانتقالية، لتأمين استمرار المعاملة التفضيلية التي تمتعت بها أفريقيا بمقتضى اتفاقية لومي. وهذا سيمكن أفريقيا من تنويع اقتصاداتها، وهذا شيء لا بد لها أن تفعله إذا كان لها أن تبني قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

والاجتماع الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ في سنغافورة، سيتيح فرصة أخرى لرصد واستعراض آثار جولة أوروغواي على البلدان الأفريقية. ولهذا ينبغي ألا يستخدم اجتماع سنغافورة للتطرق إلى قضايا جديدة. ولئن كان النظر في بعض هذه القضايا يعد أمراً مشروعاً، فإننا نعتقد أن هناك هيئات مختصة أخرى في منظومة الأمم المتحدة تستطيع معالجتها معالجة أكثر شمولاً من آلية منظمة التجارة المخصصة لوضع القواعد. ولهذا نأمل أن يُسمح لاجتماع سنغافورة بتكريس كل اهتمامه لاستعراض عملية تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي.

وتزداد الحاجة إلى ذلك عندما ندرك أن الجهود التي تبذلها أفريقيا لإصلاح القوانين والإجراءات الحكومية وإعادة هيكلتها بهدف جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تكن مثمرة. والواقع إن القول بأن الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان

والموارد المحدودة وارتفاع معدلات الفقر والبطالة - فمن المتوقع أن تزداد كلها في أفريقيا جنوب الصحراء - وقيود الميزانية التي تحد من تطوير البنية الأساسية المادية.

وكما فعلنا في مناسبات سابقة، فإن وفد بلدي يحث المجتمع الدولي على أن يستجيب استجابة قوية تتناسب وجهود أفريقيا لكفالة الأمن الغذائي الكامل. ويجب عدم تفويت الفرصة التي يأتي بها في أوانها مؤتمر القمة العالمي للأغذية، المقرر أن يعقد في روما في تاريخ متأخر من الشهر الحالي للتعهد بالالتزام الكامل بالقضاء على الجوع من القارة. كما أن تجديد الدعم الدولي أمر حاسم في مجالات البرنامج الأخرى، مثل تدفقات الموارد، والديون الخارجية والتجارة الخارجية، لتحقيق الأهداف العريضة للبرنامج وإدماج أفريقيا ضمن الاقتصاد العالمي.

ما فتئ بلدي غيانا يتعهد منذ وقت طويل بدعم جهود أفريقيا من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية. وينبثق هذا التضامن مع الشعوب الأفريقية من اعتقادنا الراسخ ليس فقط بأن هذه الشعوب تستحق تعاوننا معها، بل أيضا لأن الأحوال التي تعيش فيها تلك الشعوب تؤثر علينا جميعا في العالم النامي. ومن ثم، فإننا نساند الدول الأفريقية في تصديها لصعوباتها الاقتصادية الحالية نظرا لأننا ننتهم أبعاد هذه الصعوبات التي تواجهها الآن والتي نتشاطر بعضها إلى حد كبير.

وقد أتاح تقييم برنامج الأمم المتحدة الجديد، الذي استكمل في أيلول/سبتمبر المنصرم، الفرصة لجميع البلدان المتقدمة النمو والنامية لأن تبحث بطريقة متوازنة السبل التي يمكن من خلالها التوفيق بين مصالحها بشكل متوازن وبما يعود بالنفع على الجميع. كما مكننا من أن نفكر مليا في السياسات المتعلقة ليس فقط بالحكومات، بل أيضا بالمؤسسات الدولية التي تسدي إليها المشورة. لقد عكف المانحون والمستفيدون معا على دراسة مدى كفاية المساعدة الإنمائية الرسمية وفعاليتها. كما أننا حاولنا قياس المساهمة التي تقدمها المنظمات غير الحكومية إلى عملية التنمية، وسعينا إلى تشجيعها على القيام بالمزيد من المبادرات الداعمة.

وكما سبق أن أشرنا به وقتئذ، نحن نكرر الآن القول بأن من المستصوب أن نستمع إلى آراء أفريقيا فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج الجديد. ونعتقد أن الشعوب الأفريقية هي أفضل من يحكم على الحالة، وهي بالتالي أقدر من غيرها

والبرنامج الجديد هو إطار لشراكة عالمية تحتاج إلى إرادتنا السياسية الجماعية لكي تنجح. ونعتقد أننا إذا أظهرنا قدرا أكبر من الإرادة والتصميم السياسيين سنتمكن من تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الجامعة المخصصة.

السيدة كورنيت (غيانا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد أسعد وفد بلدي أن يشارك في أعمال لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة لإجراء استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، التي اجتمعت في أيلول/سبتمبر من هذا العام لكي تدرس التقدم المحرز في البرنامج، وتقرر الإجراءات الواجب اتخاذها فيما تبقى من العقد. وقد كان من حسن طالع اللجنة أن يرأسها سعادة السفير هيساشي أودان ممثل اليابان، فبفضل خبرته ومهاراته الدبلوماسية تم بنجاح اتمام هذه العملية الهامة.

وتقرير اللجنة المطروح علينا يشهد على العمل الشاق الذي اضطلعت به كل الأطراف المعنية، وعلى تفانيها وروح التفاهم التي تحلت بها، سواء كانت من البلدان الأفريقية أو المجتمع الدولي. ولا مناص في هذه الظروف من أن تأتني النتيجة بأقل مما كان يرغب فيه الجميع. ومع ذلك، فإن الاستعراض يوفر أساسا متينا للأسراع في تنفيذ البرنامج الجديد ولتعزيز روح الشراكة وتقاسم المسؤولية التي اصطبغ بها من البداية. ومع ذلك فإن المهمة التي تنتظرنا ليست بالمهمة اليسيرة على الإطلاق. وكما تؤكد لجنة الاستعراض نفسها، فإن كثيرا من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الحادة التي أدت إلى اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا في عام ١٩٨٦، والبرنامج الجديد في عام ١٩٩١، لا تزال موجودة، بل إنها تفاقمت في بعض البلدان.

وكمثال للتحديات التي تنتظرنا، ذكر أنه ما لم يتخذ إجراء حاسم لمعالجة مسألة الأمن الغذائي، سيظل عدد من الناس يقدر بـ ٧٠٠ مليون إلى ٨٠٠ مليون نسمة محرومين حرمانا مزمنا من الغذاء في مختلف أنحاء العالم في عام ٢٠١٠. وفي أفريقيا جنوب الصحراء وحدها، من المتوقع أن يزيد عدد هؤلاء الأفراد المحرومين إلى ٣٠٠ مليون نسمة، أي أكثر من نصف سكان هذه المنطقة. ويذكر أن العقبات التي تعترض سبيل الأمن الغذائي تتضمن عدم كفاية الإنتاج الزراعي، وارتفاع مستويات نمو السكان،

وقبل أسابيع قليلة فقط، أتاح لنا استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات الفرصة لقياس التقدم الملحوظ الذي أحرزته البلدان الأفريقية على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل تهيئة وتعزيز الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في القارة. وتزداد أهمية هذا التقدم نظرا لأنه حدث بإيقاع سريع في فترة زمنية قصيرة نسبيا رغم أن البيئة الاقتصادية الدولية لم تكن مؤاتية من نواح كثيرة.

وفي حين أن أفريقيا فعلت كل شيء ممكن للوفاء بالتزاماتها منذ إعلان برنامج الأمم المتحدة الجديد، فإن الحقائق تبين أن المجتمع الدولي ما زال باقيا عليه أن يتحمل نصيبه من المسؤولية بموجب برنامج الأمم المتحدة الجديد. وبينما كان الحد الأدنى المطلوب لتنفيذ البرنامج هو ٢٢ بليوناً من الدولارات، فمن المفارقات العجيبة أن المساعدة الانمائية الرسمية انخفضت إلى أدنى مستويات لها بالقياس إلى أي وقت مضى. وعلى الرغم من سياسات تحرير التجارة والإصلاحات المالية، فإن تدفق رأس المال الخاص إلى أفريقيا ما زال ضعيفا. وفي هذا الصدد، يؤكد تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المتعلق بالاستثمارات العالمية خلال عام ١٩٩٦ أن من بن ما مجموعه ٣١٥ بليوناً من الدولارات المنفق على نطاق العالم، لم يخصص لأفريقيا سوى ٥ بلايين.

ونجد أيضا في وثيقة متعلقة بمبادرة الأمم المتحدة الخاصة بأفريقيا على نطاق المنظومة، وهي وثيقة صادرة في آذار/مارس من هذا العام (E/ECA/CM.22/5). إن الأمين العام يؤكد أن أفريقيا هي المنطقة الوحيدة في العالم التي من المتوقع أن يزداد الفقر فيها خلال هذا العقد، الذي هو العقد المكرس للقضاء على الفقر.

إن الوقت حان الآن ليس لإعطاء وعود وإنما للقيام بعمل وينبغي أن يكون إخفاق برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا الذي وضع قبل خمسة أعوام درسا وتحذيرا لنا. وتجارب الماضي القريب تبين أن المجتمع الدولي إذا ما أبدى تصميمه على عمل شيء، استطاع أن يتصدى لتحديات ناجمة عن حالات مطالبتها أشد من ناحية الموارد المالية مما يتطلبه برنامج الأمم المتحدة الجديد.

ولدى وفد بلدي اقتناع عميق، وهذا الاقتناع موجود كذلك دونما شك لدى جميع الوفود الأفريقية الأخرى، بأن

على تبيان ما يلزم عمله. واستنادا إلى هذا النهج وإلى تحليل صريح وبناء للسجلات فقد سعينا إلى الاعتراف بالمنجزات الإيجابية وأبدينا الشجاعة اللازمة للاعتراف بالاختناقات ولابتكار استراتيجيات جديدة لتحقيق أهدافنا، وبعد أن حددنا هذه العقبات التي ما زالت تعيق التقدم ووضعنا توصيات قوية، حيثما كان ذلك ممكنا، للتغلب على تلك العقبات، أصبح علينا أن نسارع الآن إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ تلك التوصيات.

ومن التطورات الأخيرة التي نرحب بها إيداع الصك الخمسين للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، إثر إجراء استعراض منتصف المدة مباشرة. إن تقديم الدعم الكامل من جانب المجتمع الدولي ضروري لتنفيذ أحكام تلك الاتفاقية. ويسرني أن أعلن أن حكومة بلدي تنظر الآن نظرة إيجابية في أمر الانضمام إلى الاتفاقية في وقت مبكر. كما أننا نرحب بالمبادرة الأخيرة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمعالجة عبء الدين الذي تتحمله البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ونحث على تنفيذ تلك المبادرة بسرعة ومرونة.

وأود أن أقول في ختام كلمتي إن برنامج الأمم المتحدة الجديد يرتبط ببرنامج التنمية الأعم الذي نحن في سبيل التفاوض بشأنه. وسوف تكون الدروس المستقاة من استعراض منتصف المدة مفيدة ليس لأفريقيا وحدها وإنما للمجتمع الدولي بأسره. وعلينا الآن أن نوجه اهتمامنا الكامل إلى التنفيذ السريع للبرنامج الجديد. ونعتقد أنه سيمكن، بفضل الجهود المتجددة، تخفيف حدة الأزمة الأفريقية بدرجة كبيرة، إن لم يكن حلها، بنهاية العقد القادم.

السيد دياغني (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
نجتمع هنا مرة أخرى لنناقش الحالة الاقتصادية في أفريقيا، غير أنه لا بد للمرء أن يتساءل عما إذا كان قد بقي شيء يمكن قوله أو عمله. وبما أن هذه المناقشة تنصب على تنمية أفريقيا، فإن وفد السنغال يرى أن كل ما يمكن أن يقال عن كل شيء، أو عن كل شيء تقريبا، قد سبق أن قيل بالفعل. فقد أجري التحليل، وحددت الأهداف، كما تم التعرف على الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف. والآن أكثر من أي وقت مضى انتهى وقت الاعلان عن الآراء، وحين وقت العمل.

وفي هذا السياق، يُرحب وفد بلدي بنتيجة استعراض منتصف المدة، بما في ذلك تقرير الأمين العام، الوارد في الوثيقة A/51/228/Add.1، بشأن التقديرات المتوقعة للاحتياجات من الموارد. ونحن نعرب أيضا عن شكرنا وتقديرنا لأعضاء مكتب اللجنة المخصصة لجهودهم في دفع المداولات إلى نتيجة مثمرة.

فيما يتعلق بالتعبئة العامة للموارد، حدد استعراض منتصف المدة العوامل التي تعرقل تحقيق أفريقيا لأهداف التنمية. وتقرير الأمين العام قد أصاب بإبرازه ضمن حقائق أخرى حقيقة تعذر اختراق الصادرات من أفريقيا للأسواق المستهدفة بسبب العقوبات الموضوعة في طريقها. زد على ذلك، أن السياسات الزراعية للبلدان الصناعية تتجه إلى خفض أسعار السوق العالمية لمنتجات الأغذية.

حقا إن الحاجة إلى زيادة تعبئة الموارد من أجل النجاح في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد ليست بحاجة إلى إعادة تأكيد. فكيف يتسنى لأفريقيا أن تعبئ موارد مالية وطنية بينما المدخرات العامة انخفضت بشكل عام إلى أقل من مستوى عام ١٩٩٠، وبينما معظم بلدانها تمر بانخفاض خطير في شروط تجارتها، وبينما حاجتها للاقتراض تزيد بكثير عن قدرتها على الدفع؟

هذه مجرد أسئلة قليلة من الأسئلة التي نأمل أن يكون استعراض منتصف المدة قد مكنا من طرحها. ولهذا نعتقد أن من الأمور الحاسمة الأهمية مواجهة العقوبات التي تواجه أداء تجارة أفريقيا بأسلوب كلي، بما في ذلك ضمان تعزيز الوصول التفضيلي للسلع الأفريقية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. وجهود أفريقيا في مجال التنوع السلعي بحاجة إلى دعم، كما هو الحال بالنسبة للبنية الأساسية المادية والمؤسسية وبرامج تنمية الموارد البشرية.

لقد قيل مرارا وتكرارا إن عدم الاستقرار السياسي في أفريقيا - الذي لا يعم أفريقيا كلها - من بين العوامل التي يرجع إليها تخلف أفريقيا اقتصاديا. ونحن نوافق على هذه الفرضية، لأننا نعترف اعترافا تاما بالعلاقة بين السلم والتنمية. ومع ذلك، هناك مؤشرات تدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسلك مسلكا انتقائيا ومتركزا على الصناعات ذات العائد الأعلى، وذلك رغم عدم الاستقرار السياسي السائد.

قارتنا لا تريد أن تكون أسيرة حلقة مفرغة من المساعدة والديون. وعلى النقيض من ذلك، تتوقع أفريقيا من شركائها أن يفتحوا لها فرصا حقيقية تمكنها من أن تتبوأ مكانها في النظام التجاري والاقتصادي العالمي. إن التسوية الحاسمة لأزمة الديون، والمساعدة، وتنويع السلع الأساسية في أفريقيا، وإزالة الحواجز الجمركية وغير ذلك من التدابير الحمائية التي تعوق وصول منتجاتنا إلى الأسواق الخارجية، كل هذه الأمور يمكن أن تساعدنا في جهودنا الإنمائية.

إن أفريقيا قارة تزخر بإمكانيات هائلة. وسيكون انتعاشها ونموها الاقتصادي عاملا في تنشيط الاقتصاد العالمي، ولا يمكن تحقيق أهداف برنامج الأمم المتحدة الجديد إلا انطلاقا من روح حقيقية للتضامن والتكامل والشاركة. ومن هذه الزاوية يرى وفد بلدي مشروع القرار المعروض علينا ويؤيده.

وختاما، يود وفد بلدي أن يهنئ سعادة السفير أوادا ممثل اليابان على جهوده الشخصية، وجهود حكومته، والعمل الممتاز الذي أنجز في استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد. ونود أيضا أن نشكر ونهنئ بقية المسؤولين في اللجنة المخصصة.

السيد أندجابا (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، ربما يكون قد أثار بعض الأمل في تحسين الحالة الاجتماعية - الاقتصادية، إلا أنه يثير - في جملة أمور - القلق بشأن آفاق تنمية أفريقيا. وبعد انقضاء خمس سنوات على دخول المجتمع الدولي في مشاركة متجددة مع أفريقيا، نجد أن الشوط الذي لا يزال باقيا لتنفيذ البرنامج أطول بكثير. إننا في أفريقيا قمنا إجمالا بإضفاء الطابع الديمقراطي وبالإصلاح وإعادة الهيكلة. ومع ذلك فقد تبين لنا، خلال استعراض منتصف المدة، أن الحالة في بعض البلدان بدلا من أن تتحسن تدهورت، إذ أن الأهداف الموضوعية بعيدة عن التحقيق والموارد لا تزال ناقصة.

ولذلك، فإن ما نحتاج إليه الآن ليس فقط تحليل المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية المعروفة التي تواجه أفريقيا، وإنما أيضا عملية تنفيذ للتوصيات التي قدمت خلال استعراض منتصف المدة لتكملة الجهود التي تبذلها أفريقيا للمضي قدما في طريق التنمية.

البرنامج خلال الفترة المتبقية. وإجراء استعراض سنوي لعملية التنفيذ من شأنه أن يمهّد الطريق لمتابعة فعالة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس).

واسمحوا لي بأن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على أنه وإن كانت تنمية أفريقيا تعد الآن في مصلحة الشعوب الأفريقية، فإن العالم سيتعرض على المدى البعيد للمخاطر إذا ما ظلت أفريقيا مهمشة.

السيد بارنالا (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أهنئ السفير أودا ممثل اليابان وسائر أعضاء المكتب على الجهود التي بذلوها لإتمام عمل اللجنة الجامعة المخصصة لإعداد استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

إن نتيجة ذلك الاستعراض معروضة علينا الآن. ولئن كان يقدم تقييماً واقعياً للحالة الراهنة، فإنه لم يتمكن من تحقيق التقدم الذي كنا نتمناه فيما يتعلق بالتعاون الدولي دعماً لجهود أفريقيا. فينبغي اتخاذ مزيد من التدابير في مجالات التدفقات المالية وتحرير التجارة ونقل التكنولوجيا، لكي تتحقق النتائج المرجوة. من الجهود الوطنية التي تبذل في أفريقيا. لقد شغلت الحالة الاقتصادية المتدهورة في القارة الأفريقية اهتمام العالم منذ فترة طويلة، وظلت تشغل مكاناً بارزاً على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ أوائل التسعينات.

وترتبط الهند بأهم القارة الأفريقية بروابط قوية عميقة ومتبادلة الإثراء. وبالنسبة لنا ترجع هذه العلاقة إلى سني حركة استقلالنا فعلى أرض أفريقيا بدأ مهاتما غاندي أبو أمتنا حركة المقاومة السلبية القائمة على مبدأ اللاعنّف، ضد التمييز العنصري والاستغلال لتكون باكورة لكفاحنا الوطني. ولقد ناضلت الهند جنباً إلى جنب مع الأمم الأفريقية ضد الاستعمار. وفي مؤتمر العلاقات الآسيوية الذي عقد في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٤٧، وحتى قبل أن تنال الهند حريتها السياسية، أعلن أول رئيس وزراء للهند جواهر لال نهرو أن حرية الهند ستظل ناقصة إلى أن تتحرر أفريقيا كلها.

وفي ١٩٤٦، أدرجت مسألة الفصل العنصري على جدول أعمال الجمعية العامة بناءً على مبادرة من الهند. وكان التزامنا بمكافحة الفصل العنصري ثابتاً وصاحبه

وسيكون من التضييل رسم صورة مظلمة شاملة للحالة الاقتصادية في أفريقيا. فبعض البلدان، مثل ناميبيا، تمكنت من جذب قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر منذ عام ١٩٩١. إلا أن الاتجاه بشكل عام لا يزال سلبياً، وبخاصة بالنسبة لأقل البلدان نمواً. وباختصار، فإن قصص النجاح القليلة في أفريقيا تطمسها صورة الانحدار الاقتصادي الإجمالي، وإذا ما استمر هذا الاتجاه فإن أداء البلدان التي حققت نمواً اقتصادياً متواضعاً قد ينخفض بدوره إلى أقل من معدل النمو الراهن.

يقال إن دين أفريقيا أقل حجماً من ديون كل البلدان النامية الأخرى، ولكن الواقع على العكس من ذلك، هو أن عجزنا عن السداد يفوق عجز كل البلدان الأخرى. ولذلك، نحتاج إلى إعادة دراسة النواقص الحالية في التدابير المتخذة حتى الآن لمعالجة ديون أفريقيا، لأن القضية ليست قضية مقدار الدين بل قضية مدى قدرتنا على الدفع، وما هي البدائل الأخرى. إننا بحاجة إلى حلول دائمة ذات توجه إنمائي لمشاكل ديون أفريقيا.

نحن نحث المجتمع الدولي على تنفيذ التزامه بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. علاوة على ذلك، نعتقد أن تنفيذ مبادرة ٢٠/٢٠ التي تبنتها أفريقيا أول الأمر خلال المؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة للأطفال الأفريقيين، الذي عقد في ١٩٩٢، عنصر مكمل لمشاركتنا في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ولذلك، نرحب بنتيجة اجتماع أوّسلو بشأن مبادرة ٢٠/٢٠ ودعو مجتمع المانحين إلى مساعدة البلدان التي تنفذها.

إن الأمم المتحدة في وضع مركزي يتيح لها أن تنشر نتيجة استعراض منتصف المدة أوسع نشر ممكن بين رؤساء وكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، وبين مجتمع المانحين. وهذا من شأنه أن يسهم - في اعتقادنا - في تعبئة الموارد إلى أقصى قدر ممكن.

إننا بحاجة إلى إيجاد طرق جديدة لمتابعة ورصد تنفيذ البرنامج على جميع المستويات. وينبغي تزويد الهيئات المسؤولة عن المتابعة في إطار منظومة الأمم المتحدة بالموارد المالية الكافية. وبالإضافة إلى هذا، نحن بحاجة إلى دراسة كيفية قيامنا بالرصد الفعال لتنفيذ

أفريقيا من خلال المساعدة التقنية في شكل تنفيذ المشروعات وتقديم التسهيلات التدريبية وإيفاد الخبراء، وإجراء دراسات الجدوى، وتوفير الخبراء الاستشاريين وتنظيم الزيارات الدراسية. وبموجب هذا البرنامج تدرب في الهند ما يزيد على ٢٠ ٠٠٠ مرشح من البلدان الأجنبية، معظمهم من أفريقيا. ومن بين المشروعات التي يجري تنفيذها الآن، مشروع إنشاء مركز للاستشعار من بعد في نيجيريا، ومركز لبرامج التدريب المهني في السنغال، وعدة مشروعات في موريشيوس. وقد شرع مؤخرا في إيفاد زيارات دراسية لتعيين مشروعات جديدة في عدة بلدان أفريقية أخرى. وقد قدمنا تسهيلات تدريبية في طائفة عريضة من الميادين مثل أعمال المصارف، والإدارة المالية، والهندسة الجيولوجية وإدارة الموارد المائية، والتنمية الحضرية، ووسائل الاتصال الجماهيري، ومصائد الأسماك، والألكترونيات، ومعالجة الصور التي ترسلها السواحل، والتغليف، وتجهيز الأغذية، والصناعات الصغيرة، وبحوث المحاصيل، وتربية دودة القز، وتكنولوجيا الغازات الحيوية، وتخطيط وتدريب القوى البشرية. وهناك برامج للتعاون بين الجنوب والجنوب تتولى الهند تنسيقها نيابة عن البلدان النامية الصديقة في مجالات أخرى، بما في ذلك مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، والتكنولوجيا الإحيائية، وبنوك الجينات. وإفريقيا هي المستفيد الرئيسي من هذه البرامج، وفي ١٩٩٥-١٩٩٦ ذهب حوالي ٦ في المائة من المساعدة التقنية التي تقدمها الهند في إطار البرنامج الهندي للتعاون التقني والاقتصادي الى بلدان أفريقية. لقد تعاوننا مع أشقائنا وشقيقاتنا في أفريقيا لعقود طويلة منذ أن حصلنا على الاستقلال. وبرامج تعاوننا مع البلدان الأفريقية لها تاريخ طويل وجذورهما تمتد الى كفاح الشعوب الأفريقية ضد الاستعمار وسعيها لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية.

وليس هناك من شك في أن أفريقيا ستحتاج الى دعم كبير من المجتمع الدولي حتى تحقق أهدافها الإنمائية الأساسية. ومن ثم ينبغي أن تقتزن برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي بدعم دولي للتدابير الهادفة الى تشجيع التنمية الزراعية والريفية، والأمن الغذائي، وزيادة الاستثمار، ودمج الاتجاهات السكانية في جهود التنمية. وستحتاج الاقتصادات الأفريقية أيضا الى دعم حفاز من جانب المتغيرات الاقتصادية في شكل تدفقات إضافية للموارد، وشروط تجارية أفضل للسلع الأساسية، وتنوع للنتاج والتجارة، وزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر. وكذلك فإن تخفيض الدين وتدابير إعادة جدولة

دعم سياسي واقتصادي ومادي. ولم نسع الى تحقيق أية مصلحة مادية بالاتجار مع نظام الفصل العنصري كيلا ننتهك بذلك الحظر المفروض على هذا النظام. وقد سعدنا بتحرير الأمم الأفريقية من الحكم الاستعماري وبتحرر ناميبيا وانتهاء الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. والدعم الذي تقدمه الهند للجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتحقيق التنمية الاقتصادية تكمن جذوره في الصداقة الطويلة الأمد التي تربطنا بأهل أفريقيا، وفي التزامنا بالتعاون بين الجنوب والجنوب، والتزامنا أيضا بقضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأفريقية. ويظهر هذا الدعم في أشكال ملموسة. فإلى جانب دعمنا لطموحات أفريقيا ومساعدتها في المحافل المتعددة الأطراف فإننا نشارك بخبراتنا ومواردنا وقدراتنا عن طريق برنامج تعاون اقتصادي وفني عالي المستوى.

وبناء على مبادرة من الهند، أنشأت حركة عدم الانحياز صندوق مقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصري، وذلك لتوفير معونة للمشاريع وغير ذلك من المساعدات الفنية لدول خط المواجهة في مختلف المجالات ذات الأهمية الحاسمة. وحتى عام ١٩٩٢، انفق الصندوق ٥٠٠ مليون دولار على هذه المساعدة. وتعاوننا النشط مع لجنة التنمية للجنوب الأفريقي يعد تعبيرا آخر على رغبتنا في المشاركة في جهود التنمية في أفريقيا. وبالإضافة الى علاقاتنا الثنائية الوثيقة مع جميع البلدان الأفريقية، فقد أقمنا صلات وثيقة مع المنظمات الإقليمية الأفريقية، بما في ذلك منظمة الوحدة الأفريقية ومصرف التنمية الإفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا.

وفي شباط/فبراير ١٩٩٦، نظم مركز الهند الدولي في نيودلهي مؤتمرا مدته ثلاثة أيام بعنوان "فهم أفريقيا المعاصرة: الهند والتعاون بين الجنوب والجنوب" شارك فيه أشخاص من معظم البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية. كما شاركت الهند في اجتماع الشركاء الذي عقدته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا في نيسان/أبريل ١٩٩٦.

وسعت الهند الى المشاركة في المساعي الاقتصادية في أفريقيا بطرق شتى منها على الأخص البرنامج الهندي للتعاون التقني والاقتصادي وتفاعلنا مع بلدان كثيرة في

النزولية في جميع المؤشرات الاجتماعية الكبرى، لا سيما ازدياد الفقر، قد ظلت تدعو إلى القلق.

وقد أوضح استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات الذي عقد مؤخرا أنه ينبغي قطع شوط طويل قبل تحقيق البرنامج الجديد. ويلقي تقرير اللجنة الجامعة المخصصة التابعة للجمعية العامة لاستعراض منتصف المدة أضاء على المجالات التي تحتاج البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي إلى العمل فيها بروح المشاركة وتقاسم المسؤولية.

ومن المقدر في البرنامج الجديد أنه يلزم في عام ١٩٩٢ ما لا يقل عن ٣٠ بليون من المساعدات الإنمائية الرسمية لتحقيق معدل نمو سنوي في الناتج الوطني الإجمالي الفعلي لا يقل متوسطه عن ٦ في المائة في البلدان الأفريقية على مدى التسعينات من القرن العشرين. وبعد تلك السنة ينبغي للمساعدات الإنمائية الرسمية أن تزداد إلى معدل متوسطه ٤ في المائة سنويا. وكشف استعراض منتصف المدة عن أن تلك المساعدات بلغت ٢٦,٤ بليون دولار في عام ١٩٩٥. وزادت المديونية الخارجية من ٣٠٠ بليون دولار في عام ١٩٩١ إلى ٣٢٢ بليون دولار في عام ١٩٩٥.

ونلاحظ بقلق شديد أن حصة أفريقيا من التجارة العالمية قد تضاءلت خلال الفترة المستعرضة إلى ٢,٢ في المائة. وهذا على الرغم من أن للمنتجات الأفريقية إمكانية تفضيلية للوصول إلى الأسواق العالمية الكبرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تأثير البلدان الأفريقية بنتيجة اتفاق جولة أوروغواي بشأن التجارة المتعددة الأطراف ليس واضحا تماما. وعلى الرغم من ذلك، فإنه من المسلم به أن أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير المستوردة للأغذية - ولا سيما الواقعة في أفريقيا - قد تتكبد تكاليف انتقالية ناجمة عن فقدان الأفضليات في الجماعة الأوروبية.

ولا يزال تنوع الاقتصادات الأفريقية عنصرا هاما في البرنامج الجديد. ومعظم الاقتصادات الأفريقية تعتمد على بضع سلع أساسية توفر لها الكثير من حصائل تصديرها. وهذه الاقتصادات متضررة بفعل تقلبات الطلب على السلع الأساسية وتقلبات أسعارها.

ولقد تحملت معظم الحكومات الأفريقية نصيبها من المسؤولية فيما يختص بالبرنامج الجديد. ويلاحظ أن

الديون جزء لا ينفصم من هذه الاستراتيجية. فالتدابير التي اتفق عليها حتى الآن في استعراض منتصف المدة تدابير تحتاج إلى تعزيز ملموس.

وفي الختام، أود أن أكرر أن توافق الآراء بشأن الطابع الملح لبرامج التنمية الاقتصادية في أفريقيا موجود بالفعل، وها نحن الآن نناقش برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. كما أن الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية؛ والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، يشملان أيضا المنطقة الأفريقية. وقد تضمن الإعلان الذي اعتمد في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، التزاما محددا بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنمية الموارد البشرية في أفريقيا.

ويجري العمل الآن لإعداد خطة للتنمية. وعلى ذلك، فإننا لا نقتصرنا الرؤية ولا مجموعة الخطط والبرامج، بل الإرادة الحاضرة لترجمة هذه الخطط والبرامج إلى حقائق. ومن هنا يجب أن نركز مناقشاتنا واهتماماتنا على الخطوات المحددة اللازمة لتنفيذ التزاماتنا والوفاء بمسؤولياتنا نحو شركائنا في أفريقيا، لا مجرد صياغة نظريات ومذاهب جديدة للتنمية أو للتعاون الإنمائي.

السيد روباديري (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
اسمحوا لي بأن أضمر صوتي إلى من تكلموا قبلي لأهني الرئيس مرة أخرى على انتخابه بالاجماع لرئاسة الدورة هذه السنة. ولقد أكدت مهاراته الدبلوماسية اقتناعنا فعلا بقدرته على قيادة مداولاتنا إلى خاتمة ناجحة. كما نرجو تهنئتنا إلى أعضاء المكتب الآخرين. ونؤيد كل التأييد ببيان مجموعة ال ٧٧ والصين الذي أدلى به أمس زميلنا ممثل كوستاريكا.

ونحن نرحب بتقارير الأمين العام عن "تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات" الوارد في الوثيقة A/51/228 وإضافته. ونوافق على أن الأزمنة الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه القارة الأفريقية منذ أوائل الثمانينات قد استمرت حتى اليوم دون أن تخف حدتها. وعلى الرغم من الإنجازات المتواضعة التي حققت في بعض أنحاء القارة، ظل الاتجاه العام واحتمالات المستقبل عموما يدعوان إلى الابتئاس. والواقع أن القيود الهيكلية التي تحد من النمو قد استمرت، وأن الحالة الاجتماعية، حسبما أظهرتها الاتجاهات

متوسطا يقرب من ١٠ في المائة في سنتي ١٩٩٥ و ١٩٩٦، صمدت الحكومة أيضا. وشملت الإصلاحات تحرير إنتاج المحاصيل وتسويقها. ومما يبعث على السرور، الى حد بعيد، أن صغار المزارعين كانوا أكبر المستفيدين من ذلك.

وعلاوة على ذلك، تباطأ التضخم بدرجة شديدة وانخفض من ٩٨ في المائة في عام ١٩٩٥ الى أقل من ٣٠ في المائة في نهاية عام ١٩٩٦. والواقع أن التضخم التراكمي في الأشهر الأولى من عام ١٩٩٦ يوحى بأن عام ١٩٩٧ سيشهد على الأرجح انخفاضا آخر. وهذا تطور جيد هام، لأن التضخم يضر بأصحاب الدخل المنخفضة أكثر مما يضر غيرهم. ولذلك لم تساعد حدة انخفاض التضخم على مجرد تهيئة بيئة للنشاط الاقتصادي تتسم بمزيد من الاستقرار فحسب، بل ساهمت أيضا في انجاح جهود الحكومة للتخفيف من حدة الفقر.

وقد شهدت ملاوي تقدما ملحوظا نحو تحسين ظروف معيشة المواطن العادي، حسبما يتبين من مبادرات السياسة العامة الكثيرة المعتمدة في السنتين الماضيتين، ومن بينها إصلاح النظام الزراعي الذي أدى الى تحسن الحياة في المناطق الريفية. وبالإضافة الى ذلك، استفادت هذه الجهود من مساعدات الوكالات الدولية والجهات المانحة الدولية ومن بينها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة.

إلا أن هناك اتفاقا على أن الحالة الاقتصادية في ملاوي لا تزال هشة. ومن الضروري الاستمرار في ممارسة الانضباط المالي وتعميق الإصلاحات الهيكلية لتوطيد المكاسب المحققة حتى الآن وتحقيق مزيد من التقدم. ولذلك ستلزم الحاجة الى دعم دولي أكبر لنا كي نواصل هذا الاتجاه. وحسبما قال وزير خارجية بلدي للجمعية العامة، في ملاحظاته المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، الذي جاء في بيانه المدلى به في ٩ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٦،

"... من المؤسف أن نلاحظ أن الموارد المالية اللازمة للبرنامج لا ترقى الى مستوى الحماس الذي ثار حول الشروع في البرنامج الجديد. ويأمل وفدي أملا صادقا في أن يُوَجَّح استعراض منتصف المدة للبرنامج الذي اختتم مؤخرا، الحماس لدينا جميعا من جديد، وأن يعزز الإرادة السياسية لجميع الأطراف

عددا من البلدان أحرز التقدم الكبير في مجالين رئيسيين هما إصلاح الاقتصاد الكلي وحسن الحكم. وقد أسفر تحرير الأسعار المحلية والتجارة الخارجية، المقترن بتحسينات أدخلت على الإدارة المالية بفضل أساليب محاسبة محسنة، في جملة أمور، إلى انخفاض عدد البلدان التي عانت من النمو السلبي، إذ انخفض ذلك العدد من ١٩ بلدا في عام ١٩٩٢ إلى أربعة بلدان في عام ١٩٩٥.

ورغم ذلك يشير تقرير الأمين العام إلى أن الموارد البشرية في العديد من البلدان الأفريقية لا تزال غير متطورة بالقدر الكافي، حسبما يتضح من محدودية فرص حصول السكان على التعليم بجميع مراحله وعلى الرعاية الصحية وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية. وهناك مؤشرات أخرى، هي ارتفاع مستويات البطالة وارتفاع مستويات العمالة الناقصة، لا سيما في صفوف الشباب والنساء.

ولذلك يرحب وفدي بالتوصيات بتعزيز تنفيذ البرنامج الجديد على النحو الذي أجمله الأمين العام في تقريره فضلا عن التوصيات الواردة في تقرير اللجنة المخصصة لاستعراض منتصف المدة. ومن الضروري تعبئة موارد جديدة ضخمة من جميع المصادر، العامة والخاصة، والتقليدية والجديدة. وبينما تمثل شروط نابولي التي اعتمدها نادي باريس خطوة هامة نحو اعداد استراتيجية دولية للمديونية، نطلب إلى مجتمع المانحين وضع تدابير بعيدة المدى تتجاوز تخفيض أصل الديون بنسبة ٦٧ في المائة لتصل إلى حل دائم لمشكلة الديون. وتدعو الحاجة إلى زيادة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي لكي تكمل الموارد المتوافرة لتنمية أفريقيا اقتصاديا. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تضي بالمعدل المتفق عليه للمساعدة الإنمائية الرسمية، وهو ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي.

وفي بلدي، ملاوي، شرعنا في اتخاذ مجموعة مبادرات سياسية عامة شديدة الأهمية لضمان الامتثال لركائز البرنامج الجديد. وأهمها حسن الحكم والتقييد بالإصلاحات الهيكلية على النحو المتفق عليه مع مؤسسات بريتون وودز. وفيما يختص بحسن الحكم تولت أول حكومة منتخبة ديمقراطيا في ملاوي السلطة في ١٩٩٤ انطلاقا من مبدأ تمكين الشعب، وإقامة العدالة للجميع، واحترام حقوق الإنسان، وفي مجال الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد التي أسفر عنها بعض الانتعاش في النشاط الاقتصادي، وبلوغ نمو الناتج الإجمالي المحلي

في التغلب على صعوباتها الناجمة عن التخلف الاقتصادي يقوم على مبدأ التعاون وتقاسم المسؤولية بين أفريقيا والمجتمع الدولي. وينص البرنامج على غايات وأهداف محددة ينبغي تنفيذها خلال فترة البرنامج من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠١. لذلك يتعين اعتبار هذا البرنامج إطاراً لتوافق الآراء والمشاركة بين أفريقيا والمجتمع الدولي بهدف تنشيط المبادرات الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية - الاجتماعية لأفريقيا. وتحقيقاً لهذه الغاية فإن البرنامج الجديد الذي قام بسبب إحباطات برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا (١٩٨٦-١٩٩٠) الذي سبقه، ينص بعبارات قاطعة على اتفاق عالمي على النوايا بين أفريقيا ومنظومة الأمم المتحدة من ناحية وبين أفريقيا والمجتمع الدولي من الناحية الأخرى.

وقد تعين على البلدان المتقدمة النمو ومجتمع المانحين، بصفة خاصة، دعم ومساعدة جهود أفريقيا في تنفيذ البرنامج بغية التعجيل بالنمو الاقتصادي للبلدان الأفريقية. وفي رأينا، وكما هو واضح تماماً، ما زال يتعين تحقيق الحد الأدنى من الأهداف المتوخاة للبرنامج - حتى بعد مضي خمس سنوات على اعتماد البرنامج الجديد عام ١٩٩١ - ويعود ذلك إلى عدم توفر الإرادة السياسية من جانب المجتمع الدولي. ولا بد لي من أن أسارع لأضيف هنا أن المجتمع الدولي يذهب إلى ما يتجاوز أوروبا الغربية ومجتمع المانحين فيشمل مناطق أخرى من العالم، ومؤسسات بريتون وودز، والمنظمات غير الحكومية. وقد كانت التجربة المكتسبة من استعراض منتصف المدة تذكراً أليماً بأن هذه الحقيقة لم يسلم بها جميع المعنيين تسليماً تاماً أو لم يقبلوها قبولاً كاملاً.

وإذ نضع نصب أعيننا أن التنمية الاقتصادية - الاجتماعية لأفريقيا هي في المقام الأول مسؤولية أساسية للأفريقيين أنفسهم، فإن العديد من البلدان الأفريقية، بما في ذلك نيجيريا، تواصل منذ منتصف عقد الثمانينات توشي تدابير للإصلاح الاقتصادي وتنفيذ هذه التدابير في سياق برامج التكيف الهيكلي بما تنطوي عليه من مشقات اجتماعية على المواطنين. وعلى الرغم من التزام البلدان الأفريقية بالإصلاحات الاقتصادية المستمرة، فقد كانت تجاربها غير سارة من ناحية النمو الاقتصادي وذلك بسبب الاتجاه المتزايد صوب عولمة الاقتصاد العالمي، والبيئة الخارجية غير المؤاتية، وقلة فرص الوصول إلى الأسواق الخارجية، وانخفاض

المتعاونة". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٢٨، ص ٦)

وأود مرة أخرى أن أشدد على هذا الرأي.

ونود أن نكرر التأكيد على الرأي القائل بأن نجاح برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات يقتضي منا جميعاً أن نعيد تكريس أنفسنا لهذا البرنامج والتزامنا به. وبينما تقوم البلدان الأفريقية ببذل قصارى جهدها، يتعين على البلدان المانحة أيضاً أن تدعم تلك الجهود دعماً حقيقياً من خلال زيادة الموارد.

وختاماً، نود أن نشكر رئيس اللجنة المخصصة السفير أوادا ممثل اليابان، الذي بدأ إنكبا به الياباني المعهد على الأفكار العملية يتسرب إلى مشاريع التنمية في أفريقيا. ونحن نعتبر عمله من أعظم المساهمات التي قدمت هذا العام إلى استعراض منتصف المدة للبرنامج الجديد.

السيد إيواه (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي السرور لو قد بلدي أن يشارك في المناقشة العامة بشأن البند ٤٤ من جدول الأعمال المعنون "تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات". ونحن نؤيد البيان الذي ألقاه ممثل الكاميرون أمس بوصفه ممثلاً للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية وذلك بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. ويؤيد وفد بلدي أيضاً تمام التأييد البيان الذي ألقاه ممثل كوستاريكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين حول هذا البند من جدول الأعمال.

وإذ نقدر العمل الذي قامت به لجنة الجمعية العامة المخصصة عملاً بالقرار ١٦٠/٥٠، وفي سياق إجراء استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، نود أن نهني ونشكر السفير هيساشي أوادا الممثل الدائم لليابان ورئيس اللجنة المخصصة لجهوده الشخصية التي بذلها خلال هذا الاستعراض. ونود أيضاً أن نشكر نائب الرئيس اللذين ترأسا أفرقة العمل لمباثرتهم في توجيهنا طوال عملية استعراض منتصف المدة.

إن البرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات الذي انبثق عن الرغبة في مساعدة أفريقيا

وتلك قضايا تتعلق باقتصاديات العرض والطلب، ولا يمكن أن يساندها إلا تفاعل بين المقدرة الداخلية والمداخلات الخارجية. وفي هذا الصدد، وفي سبيل تمكين البلدان الأفريقية من تحقيق أهدافها في التنمية، هناك حاجة ملحة هي أن يستجيب المجتمع الدولي، وخصوصا البلدان المتقدمة النمو، بطريقة ملموسة وبروح التعاون وبمشاركة جديدة من أجل التنمية لما تقوم به أفريقيا من حشد في سبيل التنمية. إن شركاءنا في التنمية ينبغي أن يروا طريقهم واضحا نحو مساندة السعي إلى تنوع الاقتصادات الأفريقية، وأن يشاهدوا ضالعين في هذا السعي، وذلك من خلال إنشاء صندوق للتنوع وحشد موارد جديدة وإضافية، للمساعدة على إنجاز مقاصد البرنامج الجديد.

وعلى الرغم من أن البلدان الأفريقية، بصفة عامة، قد اتخذت في سياق الاتجاه الناشئ نحو عولمة الاقتصاد الدولي، تدابير ابتكارية ومشجعة في سبيل تعزيز فرص الاستثمار، فإننا نلاحظ، بخيبة أمل، تناقص تدفق الموارد إلى داخل القارة، ولا يتعلق ذلك فقط بالمساعدة الإنمائية الرسمية بل كذلك بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وخلال استعراض منتصف المدة للبرنامج الجديد نشأ وسجل انطباع هام، وهو أن هناك نقصا في الوعي بالبرنامج. وإلى جانب ذلك، استمر اتخاذ المجتمع الدولي موقفا سلبيا، مؤداه أن أفريقيا إمكانية غير مؤاتية في شؤون الاقتصاد والاستثمار. ويجب أن نوضح هنا أن هذا الموقف ليس فقط منافيا للصحة وللأداء الوظيفي السليم، بل إنه يتنافى كذلك بوضوح مع مبدأ التعاون، وتشاطر المسؤولية، والمشاركة في التنمية. وفي هذا الصدد هناك حاجة إلى أن يعترف المجتمع الدولي بإمكانيات أفريقيا الاستثمارية الهائلة، وبالمردودات التي تنطوي على كسب كبير على الاستثمارات. إنها قارة زاخرة بالموارد الطبيعية والبشرية، غير أنها تحتاج إلى مساعدة وسند من المجتمع الدولي حتى تستطيع جني أكثر ما يمكن من المزايا في مسيرتها نحو النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ونحن نشجع وسائل الإعلام الدولية على أن تكون بناءة في تدوينها للوقائع، وأن تنأى عن التدوين المغرض، الذي توحى به النوازع الشخصية، والذي يتلذذ بتسليط الضوء فقط على الجوانب السلبية لما لأفريقيا من سمات وبيئة في شؤون الاستثمار، مع الغض عن الجوانب الإيجابية. وهنا يقع على عاتق إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة للأمم المتحدة أداء دور رائد، ونشجعها على أداء هذا الدور.

عائدات سلعها الأساسية، وعدم إمكانية التنبؤ بالنظام المالي.

إن أفريقيا، من جانبها، تعول كثيرا على أهمية التكامل الاقتصادي وصلاحيته المستمرة في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي هذا السياق، وكما هو متوخى في معاهدة أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية التي دخلت حيز النفاذ في أيار/مايو ١٩٩٤، لا تزال البلدان الأفريقية ملتزمة بفكرة التعاون الاقتصادي دون الإقليمي والإقليمي باعتباره من الركائز المحددة للتحرر والنمو الاقتصادي للقارة الأفريقية. ومن ثم، فقد أدى ذلك إلى إنشاء الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى، واتحاد المغرب العربي، والسوق المشتركة لدول شرق أفريقيا وجنوبها، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا في المنطقة دون الإقليمية التي ينتمي إليها بلدي - ونعتقد أن إنشاء هذه الكيانات سيعزز تكاملنا الإقليمي ودون الإقليمي ويؤدي إلى تحول الاقتصادات الأفريقية.

وفي جهد آخر للتصدي لتحديات التنمية في القارة، اعتمد وزراء الخارجية الأفريقيون في آذار/مارس ١٩٩٥ برنامج عمل القاهرة، الذي سلم بأن عناصر الديمقراطية، وحسن الحكم واستتباب السلام والاستقرار، والأمن والعدالة الاجتماعية مقومات ضرورية للنمو الاقتصادي - الاجتماعي والتنمية المستدامة.

ومن الصحيح أن اقتصاد أفريقيا يقوم أساسا على زراعة محصول واحد. ولهذا السبب تعتمد بلدان أفريقية كثيرة على السلع الأساسية الأولية لحصائل صادراتها ولبقاء سكانها الذين تتزايد أعدادهم تزايداً كبيراً. وفي مواجهة تقلبات أسعار السلع الأساسية في السوق العالمية، وثقل عبء الديون الخارجية التي تُقدر حالياً بما يزيد عن ٢٢٢ بليوناً من الدولارات بالإضافة إلى تكلفة خدماتها التي تستهلك أكثر من ٣٠ في المائة من إجمالي حصائل صادرات القارة، تقوضت قدرة أفريقيا على الاضطلاع بتنمية مجدية تقوضاً خطيراً. وبالمثل، تواجه القارة تحديات أخرى تتمثل في بناء القدرة الهيكلية والمؤسسية، وتنمية الموارد البشرية، والنهوض بالعلم والتكنولوجيا من أجل تحقيق التنمية الزراعية والصناعية.

التلازم بين المانح والمتلقي تدوم إلى ما لا نهاية. إن برنامج الأمم المتحدة الجديد أمامه خمس سنوات من التطبيق. ومن المناسب في هذه الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة وفي أعقاب استعراض البرنامج في منتصف المدة، أن تكون ثمة رسالة سياسية لتجديد الزخم والحماس، وأيضاً - وهو الأهم - للالتزام بتطبيق البرنامج، في مصلحة مصداقية منظمته والطابع الإنساني الذي نتشاطرهُ جميعاً.

السيد هاهم (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اكتسبت قضية التنمية مزيداً من البروز في هذه الحقبة التالية للحرب الباردة، حقبة عولمة الاقتصاد وتكافله. ونشأت بيئة جديدة يمكن فيها القيام، على خير وجه، بمواجهة تحدي التنمية بمشاركة عالمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ولذا فإن وفد كوريا يعتقد أن الاستعراض الحالي لمنتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات - وهو من أحجار الزاوية في هذه المشاركة الجديدة - هو استعراض حسن التوقيت وهام معاً.

ونرحب بتقرير اللجنة الجامعة المخصصة لاستعراض تنفيذ البرنامج المذكور في منتصف المدة، إذ نراه شاملاً وبناءً إلى حد بعيد، ونعتقد أنه يمكن أن يكون قاعدة ممتازة لمداولاتنا في هذه المسألة. ويود وفد كوريا، في هذا الصدد، أن يشني على عمل اللجنة الجامعة المخصصة، الذي وجهه باقتدار السفير هيشاشي أودا، ممثل اليابان. ويؤيد وفد كوريا تأييداً كاملاً التوصيات المختلفة للجنة المخصصة، الواردة في الوثيقة A/51/48. غير أننا نود أن نؤكد على بعض النقاط التي تعلق عليها الحكومة الكورية أهمية خاصة.

وبادئ ذي بدء، نحن نعتقد بأن ما تحتاجه قضية تنمية أفريقيا في الوقت الحالي هو ترجمة الالتزامات إلى عمل. ومنذ اعتماد برنامج الأمم المتحدة الجديد في ١٩٩١، شهدنا وعياً وتسليماً متناميين بالحاجات الإنمائية الخاصة لأفريقيا، على نحو ما أظهرته سلسلة من الأحداث الأخيرة المشجعة. وقد أعطت برامج عمل كل من مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية التي عقدت في التسعينات أولوية جديدة لتنمية القارة الأفريقية.

ويحدد تقرير لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الصادر في أيار/مايو من العام الحالي، والمعنون "تشكيل القرن الحادي والعشرين"، أهدافاً كمية في نطاق أطر زمنية

ونظراً لتهميش أفريقيا في التجارة العالمية، وللعوائق الواضحة التي تعترض سبيلها، خصوصاً على المديين القصير والمتوسط، على إثر مفاوضات جولة أوروغواي بشأن التجارة المتعددة الأطراف، التي اختتمت قبل وقت وجيز، وعلى إثر اتفاقات مراكش، نهيى بالمجتمع الدولي وخصوصاً بالبلدان المتقدمة النمو، أن تكفل أن يوفر تنفيذ البيان الختامي لجولة أوروغواي معاملة خاصة لأفريقيا فيما يتعلق بإنشاء آليات تعويضية، على نحو ما جاء في ذلك البيان، وكذلك في ترتيبات منظمة التجارة العالمية.

وتعترف البلدان الأفريقية بالحاجة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي مع البلدان النامية في مناطق أخرى، في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ونحن نعتبر مبادرة التعاون فيما بين بلدان الجنوب جوهرية في التكافل المتنامي بين الاقتصادات. وتعترف أفريقيا بالجهد الانمائي الهائل الذي بذلته مناطق نامية أخرى، خصوصاً في آسيا. ونعتقد أن تشاطر الخبرة بين آسيا وأفريقيا يمكن أن يعزز أيضاً مساعي أفريقيا نحو تحقيق الاحتمالات المستقبلية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وفي هذا الصدد نرحب بإنشاء محفل أفريقيا - آسيا ونحثه على أن يتصرف بوصفه مكوناً مفيداً في حوار بناء من أجل التنمية وفي تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد الآنف الذكر.

لقد شارك وفد نيجيريا في استعراض منتصف المدة لتنفيذ ذلك البرنامج، وهو الاستعراض الذي جرى هنا في نيويورك من ١٦ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ونعرف أن تنفيذ ذلك البرنامج جاء ضعيفاً. وهو أمر لا ينبغي أن يكون. فالبرنامج كان اتفاقاً عالمياً طوعياً على نوايا والتزامات من جانب أفريقيا ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، في سبيل مساعدة أفريقيا على الإفلات من مصاعبها الاجتماعية - الاقتصادية. والحق يقتضي أن ننفذ جميعاً التزاماتنا المختلفة. إن أفريقيا لا تلمح بحال إلى أن المجتمع الدولي مدين لها بإعاشتها. فالمسؤولية الأساسية عن تنمية أفريقيا تظل مسؤولية أفريقية. ولذا يجب عدم منع أفريقيا أو إعاقته عن الاضطلاع بتلك المسؤولية في صالح شعوبها. إن أفريقيا بالطبع ممتنة للبلدان التي استطاعت أن تسدي بعض المساعدة في تنفيذ البرنامج الجديد، على الرغم من مصاعبها الداخلية ومن الحاجة إلى مراعاة حساسيات برلماناتها أو ناخبها، أو إلى الاستجابة لتلك الحساسيات. غير أن أفريقيا ليست حالة من حالات الصدقة، يمكن فيها ترك ظاهرة

هامة صوب التنفيذ الأكفأ لشتى برامج العمل الخاصة بأفريقيا.

وثالثا، يرغب وفدي في إبراز أهمية التعاون بين بلدان الجنوب، وهو التعاون الذي من الواضح أنه لا غنى عنه للتنفيذ الناجح للبرنامج الجديد. إن بلدي يؤمن بإخلاص بأن التعاون بين بلدان الجنوب يستطيع أن يوفر انطلاقة حيوية وعونا دائما على طريق التنمية. بيد أنه يجب مواصلة التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس على أساس ثنائي فقط ولكن في سياق متعدد الأطراف أيضا. وينبغي تدعيم دور منظمات دولية من قبيل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، في هذا الشأن. كما أن المساعدات التي تقدمها البلدان المانحة عن طريق الأجهزة المتعددة الأطراف جزء هام من هذه الجهود.

ورابعا، ينبغي تركيز التعاون الدولي على الحاجات ذات الأولوية، مستهدفا أكثر حاجات الشعوب الأفريقية إلحاحا، وأخذا في اعتباره محدودية الموارد الإنمائية. وفي هذا الصدد، يعتقد الوفد الكوري أن بضع قضايا تستحق اهتماما مخصصا، لا سيما الصحة العامة، وكفالة مياه الشرب الصحية، والتنمية الزراعية، والتوسع في تعليم الأطفال، والتدريب المهني لسكان المدن.

ولقد وفرت جمهورية كوريا أشكالا شتى من المساعدة للبلدان الأفريقية وغيرها من البلدان النامية، وستواصل توفيرها. وقد قدمت وكالة التعاون الدولي الكورية مساعدات تكنولوجية إلى البلدان النامية وسعت إلى مشارطتها الخبرة المتراكمة في غضون تنميتها الاقتصادية. وقد حددت البلدان الأفريقية مؤخرا بأنها البلدان المتلقية ذات الأولوية لما تقدمه الوكالة من برامج المساعدة التكنولوجية والموارد البشرية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن صندوق التعاون الأفريقي التابع للجنة الاقتصادية الكورية الذي أنشئ في العام الماضي قد زيد بنسبة ٥٠ في المائة في ١٩٩٦. كما قررنا أن نجدد موارد الصندوق الاستثماري الكوري في البنك الدولي ويهدف البرنامج أيضا إلى مشاطرة البلدان النامية الأخرى خبرة كوريا ومعرفتها الفنية. وكوريا على استعداد لتقديم مساهمات أكبر في تنمية البلدان الأفريقية بما يتناسب مع قدراتها الاقتصادية.

مقررة، والبيان الاقتصادي الصادر في حزيران/يونيه ١٩٩٦ عن مؤتمر قمة ليون لمجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة يدعو إلى تشارك جديد بين البلدان المتقدمة النمو والتنمية.

وقد حققت البلدان الأفريقية من جانبها تحسينات جمة في أدائها الاقتصادي الشامل. وقد زاد عدد البلدان الأفريقية التي حققت هدف نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦ في المائة سنويا من ثلاثة بلدان في ١٩٩٢ إلى ١٢ بلدا في ١٩٩٥، في حين انخفض عدد البلدان ذات معدلات النمو السلبي من ١٩ في عام ١٩٩٢ إلى ثلاثة في عام ١٩٩٥.

كما انخرط الكثير من البلدان الأفريقية في إصلاح مؤسسي يرمي إلى إضفاء الديمقراطية والتحرير الاقتصادي.

وفي ضوء هذه التطورات الإيجابية من جانب كل من البلدان المتقدمة النمو والتنمية، فإننا نعتقد بأن الوقت قد حان لقيام المجتمع الدولي ببذل كل ما باستطاعته للنهوض بالتنمية في القارة الأفريقية. ويأمل وفدي بأن تُنفذ دون إبطاء توصيات اللجنة المخصصة لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ البرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا، وهي التوصيات التي صيغت استنادا إلى الحاجات المحددة للبلدان الأفريقية، وبأن تحظى من المجتمع الدولي بالتأييد الكامل.

وثانيا، نود التأكيد على أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تقوم بدور أكبر في إنجاز أهداف البرنامج الجديد. فينبغي لجميع منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أن تدمج أهداف البرنامج فيما تصيغه وتنفذه من برامج ومشاريع، وأن تمول وتنسق على نحو أفضل برامجها التي تستكمل أهداف البرنامج الجديد.

وفي هذا الصدد، يرحب الوفد الكوري بمبادرة الأمم المتحدة الخاصة من أجل أفريقيا على نطاق المنظومة التي أعلنت في آذار/مارس ١٩٩٦، ويؤيدها تماما، وهي المبادرة التي ترمي إلى توفير مقترحات عملية تعزز البرنامج الجديد. ومن باب أولى أن تكون المبادرة ذات دلالة بسبب المشاركة النشيطة من مؤسسات بريتون وودز. إننا نعتقد بأن المبادرة الخاصة توفر زخما جديدا باتجاه إنجاز أهداف البرنامج الجديد وبأنها خطوة عملية

اتخذتها البلدان الأفريقية تستهدف تحقيق نمو اقتصادي فعلي ومستدام، ومن بينها تحسين المالية العامة وأساليب الإدارة وتحسين الكفاءة والشفافية في النظم الضريبية. ونشير إلى أنه في كل البلدان تقريبا، تم اتخاذ تدابير للإصلاح وتواصل متابعتها بغية تحرير الأسعار المحلية والتجارة الخارجية، ويجب علينا أن نعترف بالجهود المبذولة من جانب ٣٥ بلدا تقريبا لإجراء تكييفات نقدية والجهود المبذولة من جانب ٢١ بلدا تقريبا لتحسين إدارة المالية العامة. ويمثل التعاون والاندماج الاقتصادي الإقليميان ودون الإقليميين إجراءات إيجابية أخرى، بالإضافة إلى مبادرات تجري حاليا في شمال وشرق وجنوب أفريقيا. وتتضمن مجالات التركيز الأخرى زيادة إضفاء الطابع الديمقراطي؛ والنهوض بالاستثمار؛ والسكان والتنمية، والزراعة والأمن الغذائي؛ والتعاون بين بلدان الجنوب.

وتسلم جامايكا، بوصفها بلدا ناميا، مثل نظيراتها الأفريقية، بقيمة هذه المبادرات وقيمة التعاون بين بلدان الجنوب كأداة للتقدم في المجالات الهامة، مثل نقل التكنولوجيا والتدريب والمشروعات المشتركة والتجارة والاستثمار والتعليم والقضاء على الفقر.

ولقد أعربت جامايكا، على مر السنين، عن تضامنها مع الشعوب الأفريقية، وكان هذا التضامن وليد تاريخ من العلاقات الودية والعميقة مع بلدان القارة الأفريقية. واتخذنا موقفا قويا في النضال ضد الفصل العنصري وابتهجنا مع أفريقيا عندما لفظ النظام أنفاسه الأخيرة. ونذكر أنه في الخمسينات حذت جامايكا، حتى عندما كانت لا تزال مستعمرة، حذو الهند وفرضت مقاطعة تجارية ضد جنوب أفريقيا.

وجامايكا، بوصفها بلدا عانى من عبء الدين الخارجي الثقيل وما تلا ذلك من مشقات اجتماعية واقتصادية نجمت عن التكيف الهيكلي، تدرك إدراكا تاما الصعوبات التي تواجهها حاليا شقيقاتنا دول القارة الأفريقية. ويجري التسليم على نطاق واسع بأن الدين الخارجي على أفريقيا لا يمكن تحمله، ويجب علينا أن نؤيد السعي إلى التوصل إلى حلول دائمة. وإننا نشير، على سبيل المثال، إلى أن الدين الأفريقي قد ارتفع من ٢٨٩ بليون دولار في ١٩٩١ إلى ما يزيد عن ٣١٤ بليون دولار في عام ١٩٩٥. ومن الواضح أنه يجب القيام بعمل ما.

وأخيرا، فإن الوفد الكوري يعتقد بأن ثروة أفريقيا من الموارد البشرية والطبيعية تهبها إمكانات هائلة، وأن من واجبات المجتمع الدولي الملحة أن يساعد شعوب أفريقيا بأسرع ما يستطيع على ترجمة هذه الإمكانيات إلى حقيقة واقعة.

إننا نأمل بأن تساعد مداولاتنا في إطار هذا البند من جدول الأعمال على تحديد أفضل الطرق والوسائل الممكنة لإنجاز أهداف البرنامج الجديد ولتعزيز التزام المجتمع الدولي بقضية التنمية الأفريقية.

الآنسة دورانت (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن وفد جامايكا حول البند ٤٤ من جدول الأعمال المعنون "تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات". ويود وفدي أن يضم صوته إلى البيان الذي ألقاه من قبل ممثل كوستاريكا بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين.

وإننا لنرحب بتقرير لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، ونرغب في شكر رئيس الفريق، سعادة السيد هيساشي أودا الممثل الدائم لليابان، وأعضاء هيئة مكتب الفريق، على الأدوار القيادية التي اضطلعوا بها في توجيه عمل اللجنة المخصصة.

وقد أتاح استعراض منتصف المدة القيام بدراسة نقدية للتقدم المحقق في تنفيذ البرنامج الجديد. كما أعاد تأكيد وإبراز تبادلية الالتزامات والمسؤوليات والحاجة إلى قيام بلدان أفريقيا وأعضاء المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات. كما فحص الاستعراض القضايا الإنمائية الحرجة التي تؤثر على تنفيذ البرنامج وأوصى بتدابير للإسراع بتنفيذه بغية تعزيز النمو الاقتصادي المستديم والتنمية المستدامة في أفريقيا.

إن لأفريقيا ومواردها، لا سيما الموارد البشرية، إمكانات هائلة؛ وقد أتاح استعراض منتصف المدة فرصة لتجديد الالتزامات بالبرنامج الاجتماعي والاقتصادي للقارة.

واتخذت معظم الدول الأفريقية، بصورة مستمرة، من جانبها، إجراءات مناسبة للنهوض بالتنمية، بما في ذلك البدء بإصلاحات سياسية واقتصادية. والإجراءات التي

ونحن ندرك التحديات إذ تواجه القارة الأفريقية خمس سنوات أخرى من البرنامج الجديد. وسيكون من بين التحديات الرئيسية توفير المبالغ الهائلة الضرورية لتنفيذ البرنامج على نحو فعال. فإذا كان لأفريقيا أن تستعيد مقومات البقاء الاقتصادي وهي في طريقها إلى الألفية الجديدة، فإنها ستكون بحاجة إلى الدعم التام والملموس. وسيتعين توجيه الجهود الدولية من أجل التركيز على الأولويات الموضحة للبلدان الأفريقية. وستكون هناك ضرورة لتكملة جهودها الرامية إلى منع وحل المنازعات.

وتظل حكومة جامايكا ملتزمة التزاماً تاماً بدعم الجهود التي تبذل الآن لتنفيذ البرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، على أمل أن يسهم هذا في التنمية الطويلة الأمد للبلدان الشقيقة في القارة الأفريقية.

الرئيس بالنياية (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أن أبلغ الجمعية بأن ممثل كوبا طلب الاشتراك في مناقشة هذا البند. وإذ نضع في الاعتبار أن قائمة المتكلمين أقيمت الساعة ١٧/٠٠ أمس، أود أن أقترح، إذا لم يكن هناك أي اعتراض، إدراج اسم هذا الوفد في قائمة المتكلمين.

تقرر ذلك.

السيد عواد (مصر): أود في بداية كلمتي أن أعبر عن تقدير وفد مصر لتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

فهذا التقرير، بالإضافة إلى أنه يستعرض بأمانة ما تم إنجازه خلال السنوات الخمس الماضية سواء من جانب الدول الأفريقية أو من جانب المجتمع الدولي، فإنه يقدم صورة واضحة للواقع الاقتصادي والاجتماعي في القارة الأفريقية.

كما أود أن أعبر عن تقديرنا للسفير هيساشي أوادا، مندوب اليابان الدائم على ما بذله من جهد لدى رؤسائه للجنة التي تولت استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات في شهر أيلول/سبتمبر الماضي.

لقد أوضحنا خلال اجتماع استعراض منتصف المدة أن الوضع الاقتصادي في أفريقيا لا يزال يتسم بالحرَج، وأنه لا بد من تكثيف الجهود من أجل دفع عجلة التنمية

وبغية تحقيق الأهداف الرئيسية للبرنامج الجديد ومعدل النمو المستهدف الذي يبلغ ٦ في المائة، فإنه يجب على المجتمع الدولي أن يعجل بتقديم دعمه للبلدان الأفريقية بغية الإبقاء على قوة الدفع التي تؤدي إلى الانتعاش والتنمية المستدامة في مجالات مثل زيادة التخفيف من عبء الدين الخارجي، واجتذاب الاستثمار الخارجي الخاص، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتسهيل التجارة وإمكانية الوصول إلى السوق والمساعدة الإنمائية لبناء القدرات.

ويدعو برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات إلى مشاركة تامة بين أفريقيا والمجتمع الدولي. وهناك في الواقع حجة قوية تؤيد زيادة حجم المساعدة الإنمائية لأفريقيا وتسهيلها. وثمة حاجة إلى زيادة تعزيز وتحسين نوعية الدعم الدولي لجهود أفريقيا في التسعينات.

والتدابير التي ينبغي النظر فيها تتضمن إعادة توجيه المساعدة لأولويات التنمية الرئيسية لأفريقيا؛ وتخصيص الموارد لمنع الصراع وتعمير البلدان في مرحلة ما بعد النزاع؛ والانتقال إلى المساعدة التي لا يتولد عنها أي دين.

وإن جهود أفريقيا للتصدي لمنع النزاع وحله والتعمير في مرحلة ما بعد الصراع ينبغي دمجها في نهج أكثر شمولاً وتنسيقاً بدعم من الجهات الفاعلة ذات الصلة. بما فيها الأمم المتحدة والبلدان المانحة على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف. ونحن نقر بالحاجة إلى تعزيز الآلية لمنع وإدارة حل الصراعات وقدرات الإنذار المبكر لمنظمة الوحدة الأفريقية.

ويكمن نجاح البرنامج الجديد في المتابعة والرصد الفعالين على الصعيد العالمية والإقليمية والوطنية. ويتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تضطلع بدور حاسم في ضمان أن يصبح ذلك حقيقة واقعة. وينبغي لمؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة النهوض بالبرنامج بشكل مستمر في سياق الولايات الواضحة واتجاهات السياسة العامة. ويجب التوصل إلى طرق محددة للنهوض بقضية التنمية الأفريقية ولضمان أن يصبح التنفيذ واقعاً. وفي حين تم تحقيق تقدم في مجال التنمية البشرية والمؤسسية والقطاع الخاص، فإن النجاح يتوقف على استمرار الإرادة السياسية للبلدان الأفريقية والتزام المجتمع الدولي.

الأفريقية من جهود لتحسين استخدامها للمساعدات الرسمية للتنمية وما أبدته الدول المتقدمة من اهتمام بالحاجة الى دعم تنمية أفريقيا، فإن الحجم الكلي للمساعدات الإنمائية الرسمية الى أفريقيا قد انخفض منذ بداية العقد الى حوالي ٢٠ مليار دولار. وهذا المبلغ يقل بكثير عن المبلغ الذي حدده برنامج العمل الجديد لتدفقات معونات التنمية الرسمية، وهو ٣٠ مليار دولار وليس ٢٠، والذي كان يتوخى أن يزداد بنسبة ٤ في المائة سنويا. وأوضح التقرير أيضا أن الأهداف المختلفة لتعبئة الموارد المالية من أجل التنمية في إطار برنامج العمل لم تتحقق إلا جزئيا فقط، رغم مضي أربع سنوات على بدء البرنامج، ورغم المشقة التي قبلت دول القارة تحملها في تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

نود أن نوضح أنه إذا كان قد تحقق بعض التقدم في أفريقيا خلال السنوات الخمس الماضية فإن ذلك يعود في المقام الأول الى الجهود التي بذلت على الصعيد الوطني في أفريقيا ذاتها، وأن مساهمة المجتمع الدولي مازالت قاصرة عن بلوغ المستوى المنشود لمساندة جهود التنمية في أفريقيا. وبالرغم من اقتناعنا بأن ما تحقق خلال النصف الأول من حقبة التسعينات بشأن المساندة الدولية للقارة في إطار من برنامج العمل الجديد لم يرق الى مستوى تنفيذ الأهداف التي أقرتها الجمعية العامة واعتمدها بتوافق الآراء برغم ذلك. فقد كان قرار المجموعة الأفريقية عند استعراض منتصف المدة في أيلول/سبتمبر الماضي هو تبني منهج إيجابي يقوم على عدم إلقاء اللوم أو استعراض كشف الحساب، ولكن النظر الى المستقبل والبحث عن سبل تعزيز التعاون القائم بين أفريقيا من جانب والمجتمع الدولي من جانب آخر.

إننا نؤمن بأن الدول الأفريقية تتحمل المسؤولية الأساسية في النهوض بالقسط الأعظم من عبء تنميتها عن طريق الاعتماد على مواردها الذاتية. ولكن البيئة الاقتصادية غير المؤاتية التي تواجه القارة الأفريقية والضائقة الاقتصادية التي تمر بها وفتور الدول المتقدمة عن مساعدة أفريقيا تشكل كلها عقبات أمام تعبئة الموارد المالية وأمام تنمية أفريقيا. ولن تتمكن معظم الدول الأفريقية من تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية اللازمة للتنمية دون تدبير مزيد من الموارد المالية المحلية والأجنبية. ومن الضروري أن نعمل سويا على تضادي الفشل الذي تحقق من قبل عند تنفيذ برنامج الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠. ويهمننا هنا التأكيد على ضرورة أن تتضافر

في القارة وضرورة أن يتم ذلك من خلال تضافر الجهود على الصعيدين الوطني والدولي. ونحن نؤمن بأن عبء التنمية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي إنما يقع في المقام الأول على عاتق الدول الأفريقية ذاتها. ومن هذا المنطلق فإن أفريقيا ستتمو حتما من خلال جهود شعوبها، وسيتوقف مدى النجاح في تحقيق ذلك على مضمون الجهود المبذولة واستمراريتها. ولكي يمكن تقدير حجم الجهود التي بذلتها الحكومات الأفريقية خلال السنوات الماضية ينبغي الإشارة الى الظروف الصعبة المحيطة بتنفيذ خطة التنمية الجديدة في أفريقيا. فلقد عاشت القارة، خاصة في السنوات الأخيرة، ولا تزال مشاكل النزاعات واللجئين، فضلا عن استمرار البيئة الدولية غير المؤاتية فيما يتعلق بشروط التجارة وعبء المديونية الخارجية وتناقص مساعدات التنمية الرسمية.

وبالرغم من ذلك فقد اضطلعت الدول الأفريقية على الصعيد الوطني باتخاذ خطوات هامة في مجال إرساء دعائم الحكم السليم، وتدعيم التوجهات الديمقراطية، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية. كما قامت بتنفيذ برامج إصلاح الاقتصاد والتكيف الهيكلي وبدأت بالفعل تظهر بعض المؤشرات الواعدة التي تتمثل في حدوث ارتفاع معدل النمو وتهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمار المحلي والخارجي. كما دخلت اتفاقية أبوجا التي أنشئت بموجبها الجماعة الاقتصادية لإفريقيا حيز النفاذ، واعتمد القادة الأفارقة في آذار/مارس ١٩٩٥ برنامج عمل القاهرة لإنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا. كل هذا في وقت تتحمل فيه القارة الأفريقية مسؤوليات جسيمة في التصدي لمشاكل الأمن والاستقرار في القارة باعتبارها نواحي ذات ارتباط وثيق بعملية التنمية، وذلك من خلال إنشاء آلية لفض وتسوية المنازعات في إطار منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٩٣.

لقد عبرنا خلال استعراض منتصف المدة عن ضرورة الارتضاع بمستوى المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي لافريقيا، وخاصة الدول الأقل نموا كما عبرنا عن ضرورة العمل على توجيه تلك المساعدة بالأسلوب الذي يتماشى مع ما يتم من جهود على الصعيد الوطني. وأن ذلك يتطلب تبني مناهج تتسم بالمرونة في التعامل مع طبيعة المشاكل القائمة وتأخذ في الاعتبار البيئة المحيطة.

لقد أوضح تقرير الأمين العام في تقدير الاحتياجات المتوقعة من الموارد أنه على الرغم مما بذلته الدول

وبلغ الدين الخارجي، الذي كان مقدرا في عام ١٩٩٠ بـ ٢٧٠ بليون دولار أمريكي، إلى ٣٢٠ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٥. وما لم تتحقق تخفيضات كبيرة في الدين بانتهاء البرنامج فسيستمر الدين الخارجي في تقويض التنمية الأفريقية.

لقد حققت البلدان الأفريقية إنجازات كبيرة في الخمس سنوات الأخيرة فيما يتعلق بتكثيف السياسة الاقتصادية لتحقيق الأهداف المحددة في البرنامج الجديد. ورغم الجهود العديدة التي كانت تبذلها معظم البلدان الأفريقية من أجل ضمان الانتعاش الاقتصادي والنمو الاقتصادي المستدام والعاجل، لا تزال العوامل الخارجية مثل التي ذكرتها الآن تعرقل أي تقدم ملموس.

ويسجل تقرير الأمين العام بحق الخطوات الرئيسية التي اتخذتها البلدان الأفريقية لتعزيز تنمية المنطقة خلال الخمس سنوات الماضية. وعلى الصعيد الإقليمي، تمثل أعظم تطور ملحوظ في توقيع معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩١. ويكتسي هذا الحدث أهمية كبرى، لأن الجماعة، ستساعد فيما تساعد، في تنسيق السياسات الاقتصادية داخل المنطقة. وعلى نطاق القارة، من المتوقع أن يؤدي هذا التعاون والتكامل الاقتصادي إلى تبادل تجاري أوسع بين البلدان الأفريقية.

ويراودنا الأمل في نجاح الجماعة الاقتصادية الأفريقية لأنها تبنى على أسس قوية أنشئت على الأصعدة دون الإقليمية. وفي الجنوب الأفريقي، على سبيل المثال، حولنا مؤتمر التنسيق الإنمائي في الجنوب الأفريقي إلى منظمة مكرسة لتعزيز تكامل اقتصادي أعمق وأعدنا تسميته إلى الجماعة الاقتصادية الإنمائية للجنوب الأفريقي. ولا يمكن لتنسيق السياسات الاقتصادية والتفاهم الأكبر الناشئ على الصعيد دون الإقليمي إلا أن يؤدي إلى تسهيل تحقيق طموحاتنا بقيام جماعة اقتصادية أفريقية قوية وفعالة.

وتلك الجماعة ليست المثال الوحيد، فقد أنشأنا أيضا السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي، التي حلت محل منطقة التجارة التفضيلية. وهناك ترتيبات مشابهة في مناطق دون إقليمية أخرى في أفريقيا. ونحن إذ نتحرك إلى الأمام في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، سيمكن تحدي تقرير السياسة الأفريقية في تنسيق هذه الترتيبات وتمهيد

مع الجهود التي تبذلها القارة الأفريقية جهود صادقة يبذلها المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة لمساندة عملية التنمية في أفريقيا، جهود تتجاوز الأقوال إلى الأفعال حتى تتمكن القارة من كسر الحلقة المفرغة للفقر والتخلف وتلحق بركب التقدم في هذا المنعطف الذي يشهد قرنا جديدا، بل وألفية جديدة.

السيد كاساندا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد زامبيا أن يطلعكم على وجهة نظره في هذا البند الهام المدرج في جدول الأعمال: برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ونحن ممتنون للأمانة العامة على تقارير الأمين العام بشأن هذا البند. ونعرب عن تقديرنا أيضا للسفير أوادا، ممثل اليابان الذي ترأس بنجاح استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

نود في البداية أن نؤكد مرة أخرى تأييدنا لأهداف ومقاصد برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات (البرنامج الجديد). وكذلك لنتائج استعراض منتصف المدة. وهذه النتائج يجب أن نتابعها بروح جماعية قائمة على المشاركة، لأنها لا تزال صالحة وحيوية للتنمية المستدامة في أفريقيا.

ولا تزال أفريقيا المنطقة التي تمس الحاجة فيها أكثر من غيرها إلى المساعدة الإنمائية. ويمكن أن يستمر هذا الوضع لسنوات عديدة مقبلة، بالنظر إلى الفقر السائد في المنطقة.

لقد ظلت أفريقيا في السنوات الخمس الأولى للبرنامج الجديد قارة مهمشة. فنصيب أفريقيا في التجارة العالمية، على سبيل المثال، انخفض على نحو مستمر من ٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢ و ٣ في المائة في عام ١٩٩٥. وليس من المتوقع أن تؤدي نتائج جولة أوروغواي إلى نتائج إيجابية لقارتنا، ويأمل وفدي أن يتم تحديد شروط تقديم التعويضات للخاسرين عن الخسائر الصافية المترتبة على جولة أوروغواي، كما اتفق عليه في مراكش. وفيما يتعلق بتدفقات الموارد، انخفضت المساعدة الإنمائية الإجمالية من ٢٥ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٢ إلى ٢١,٥ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٥.

الطريق لتوطيد الجماعة الاقتصادية الأفريقية بحلول عام ٢٠٢٠.

وعلى الصعيد الوطني، ظلت زامبيا تتابع برنامجا نشيطا للإنعاش الاقتصادي. وكان محور سياساتنا تحرير الاقتصاد، وتحويله بعيدا عن حالة تضطلع فيها الدولة بدور المحرك الرئيسي وصوب حالة يحرك القطاع الخاص فيها الاقتصاد. وفي هذا السياق، نفذنا سياسات مالية ونقدية مشجعة للاستثمار المحلي والأجنبي على السواء. كما نقوم بخصخصة بعض جوانب المؤسسات الحكومية.

ومن أجل تحسين نظامنا لجمع إيرادات الدولة، أنشئت هيئة مستقلة لجمع الإيرادات وهي تعمل بكفاءة.

ورغم هذه الجهود لم تتمكن زامبيا من تحقيق أهداف البرنامج الجديد دون مساعدة مستمرة من جانب المجتمع الدولي. ولا يزال بحاجة إلى مساعدة إنمائية رسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادنا مطلوب كثيرا.

وأود أن أختتم بياني بملاحظات قليلة تخص التنفيذ، أولا، نشعر بالقلق إزاء الافتقار إلى الوضوح حول كيفية قيام الأمم المتحدة بمتابعة تنفيذ البرنامج الجديد ومبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا. إننا، بالطبع، نسلم بأن البرنامجين متكاملان. ولكن، في رأينا، ليس صحيحا ولا مفيدا أن نعتبر البرنامج الجديد مجرد بيان مؤازر بشأن المشاكل الإنمائية والتحديات التي تواجهها منطقتنا، بينما نعتبر مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق منظومة برنامجا تشغيليا أكثر نشاطا، وبالتالي أكثر استحقاقا لدعم المانحين.

إن التكامل في رأينا، مطلوب على الصعيدين التشغيلي والنظري، لأن العنصرين سمتان من سمات كل من البرنامجين. ونعتقد أن الطريق إلى الأمام يتمثل في التنفيذ المتوازي لكليهما.

ونود أن نشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لأفريقيا والبلدان الأقل نموا على مواصلة عملها بأسلوب متضافر بالتشاور مع كل المعنيين، من أجل تقرير كيفية تحقيق هذا على نحو أفضل، مع أخذ نتائج استعراض منتصف المدة بعين الاعتبار على وجه خاص.

وبعد هذا، نطالب بتعزيز مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لأفريقيا والبلدان الأقل نموا ويجب ألا تظل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مهمشة في هذه العملية. وخلق همزة وصل تنسيقية قوية في إطار منظومة الأمم المتحدة يتسم بأهمية حيوية في التنفيذ الكامل والفعال للبرنامج الجديد.

وأخيرا، نناشد مجتمع المانحين والمؤسسات المالية الدولية على مواصلة دعم برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات بالإضافة إلى مبادئ الأمم المتحدة الخاصة على نطاق منظومة من أجل أفريقيا.

السيد انغو شوانغ شوان (فيت نام) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفنا ويسعدنا أن نخاطب الجمعية مرة أخرى ونشاطها وجهات نظرنا بشأن موضوع بالغ الأهمية.

في البداية، يود وفد فيت نام أن يضم صوته إلى البيان الذي أدلت به ممثلة كوستاريكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وبيانات ممثلي الدول الأعضاء الأخرى بشأن التحديات الكبيرة والمصاعب التي تواجه القارة الأفريقية، وبشأن الجهود التي بذلتها خلال السنوات الخمس الماضية البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك منظماتنا ووكالاتها، لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات (البرنامج الجديد).

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأهني الأمين العام على تقريره المفصل (A/51/228 و Add.1) الذي يتضمن توصيات هامة. ونشعر بالامتنان أيضا لتقرير اللجنة الجامعة المخصصة التابعة للجمعية العامة المعنية باستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات (A/51/48). إن التحليل المتعمق لعدد من الجوانب الأساسية للتنمية في أفريقيا، فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج الجديد، والاقتراحات التي يتضمنها التقريران يمكن أن توفر مادة جيدة للتفكير فيها والرجوع إليها في مناقشتنا هنا اليوم أثناء قيامنا بالنظر في استعراض منتصف المدة لتنفيذ البرنامج.

لقد اعتمدت الجمعية العامة، بالقرار ١٥١/٤٦، برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وطلبت إلى المجتمع الدولي أن يسهم اسهاما كبيرا في

الزراعية والبشرية. وحسبما يذكر تقرير الأمين العام بحق، كان عدد البلدان التي حققت نموا سلبيا أربعة بلدان فقط في عام ١٩٩٥ مقابل ١٩ بلدا في عام ١٩٩٣. وارتفع عدد البلدان التي حققت هدف نمو سنوي مقداره ٦ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي من ثلاثة بلدان في عام

الانتعاش والتنمية الاقتصاديين للقارة الأفريقية. والبرنامج انعكاس لالتزام البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي بالتعاون من أجل تعزيز التنمية المستدامة للقارة. وتتمثل الأهداف الرئيسية للبرنامج الجديد في الإسراع في تحول الاقتصادات الأفريقية وتكاملها، وتنوعها ونموها بغرض تعزيزها باعتبارها جزءا من الاقتصاد العالمي وجعلها أقل عرضة للهزات الخارجية وأكثر دينامية، بغية جعل عملية التنمية عملية داخلية أكثر وزيادة الاستقلال الذاتي للبلدان الأفريقية.

وبالمثل، فإن الاقتصاد العالمي المتكافل لا تزال تسوده الشكوك، والاختلالات، والركود. فمعدلات النمو الاقتصادي السلبية، والاختلالات المستمرة في مياذني التجارة والتمويل، وزيادة البطالة الظرفية والهيكليّة، وغياب التنسيق في سياسات أسعار الصرف والتبادل التجاري، كلها مشاكل متصلة بنظام العالم المتقدم النمو، وهي المشاكل التي تؤثر سلبا على البلدان النامية، بما في ذلك البلدان الشقيقة لنا في أفريقيا.

ومنذ ذلك الحين، اتخذت مبادرات عديدة وبذلت جهود كثيرة في إطار منظمتنا لكفالة قيام تنسيق أفضل في تنفيذ البرنامج الجديد. وجرى تنظيم مؤتمرات مكرسة لمواضيع معينة تحت رعاية الأمم المتحدة، وزادت هذه المؤتمرات من وعي المجتمع الدولي بأن القارة الأفريقية تحتاج بإلحاح إلى التضامن الدولي.

ولا بد أن نلاحظ أن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا اليوم لا تزال حرجة فثمة خطر من أن توضع القارة على هامش الاقتصاد العالمي. وعملت الصعوبات القائمة منذ زمن بعيد على جعل حالة البطالة، والفقر، والمشاكل الاجتماعية الأخرى أسوأ، بما في ذلك النمو السكاني السريع، والتدهور الإيكولوجي، وسوء التغذية، والامية؛ وأصبحت هذه الأمور مصادر لعدم الاستقرار والصراع السياسي في القارة. وما من تحدٍ يمكنه أن يكون أكثر أهمية للمجتمع الدولي اليوم من التحدي المتمثل في بقاء أفريقيا والتنمية المستدامة فيها.

ونحن نشاطر الرأي الذي أعربت عنه عدة وفود ومفاده أن تنمية أفريقيا تعتمد دون شك في المقام الأول على جهود وكفاح الشعوب الأفريقية نفسها. والواقع أن هناك عدة بلدان أفريقية بذلت في السنوات الخمس الماضية جهودا هائلة وحققت قدرا معيّنًا من النجاح في مجالات الإصلاح الاقتصادي والتحديث وتنمية الموارد

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يؤكد أننا فيما نقترح من الألفية المقبلة، يجب أن يبذل المجتمع الدولي جهودا متسقة من أجل مساعدة أفريقيا في اتخاذ الخطوات الضرورية الضخمة للانضمام إلى عملية التنمية التي يتضمنها برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ويحدونا الأمل في أن يتيح لنا استعراض منتصف المدة الذي نناقشه اليوم الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي من أجل تلبية الاحتياجات الإنمائية لهذا الجزء الكبير من البشر. ولا تزال فييت نام تتابع عن كثب التطورات الاقتصادية والسياسية، التي حدثت في بلدان أفريقية شقيقة طوال السنوات القليلة الماضية، وهي تأمل أن تتوصل أفريقيا، ارتكازا على الجهود التي تبذلها وعلى الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي، إلى تحقيق وتيرة إنمائية أكثر دينامية واستدامة.

السيد ترك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يود وفدي أن يثني على الأمين العام على تقريره الذي أعده لكي تنظر فيه الجمعية العامة تحت بند جدول الأعمال الحالي، "تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات". وأن تقرير الأمين العام بالإضافة إلى تقرير لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات يمثلان أساسا قيما للمناقشة والإجراءات التي تتخذ في المستقبل.

وسلوفينيا تؤيد بالكامل البيان الذي أدلى به بالأمس الممثل الدائم لايرلندا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول المنتسبة إليه. واليوم نود أن نضيف بضع نقاط نرى أن لها صلة بالمناقشة الراهنة.

من المتفق عليه عموما في الوقت الحاضر أن التنمية العالمية لا يمكن أن تكون كاملة دون إيجاد تحسن في الحالة في أفريقيا وتنمية أفريقيا. وقد اعترف بطرق متنوعة في مجموعة المؤتمرات العالمية الأخيرة بالطابع الملح للجهود الرامية إلى تنمية أفريقيا وتم تناوله بصورة محددة في الوثائق المتصلة بتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد. ومن المتفق عليه عموما أن هناك ضرورة للنهوض بمشاركة كاملة من أجل التنمية، وذلك فضلا عن الجهود التي تبذلها البلدان في المنطقة. إن المعونة مهمة، ولكن بالنسبة إلى التنمية المستدامة تشكل التجارة والاستثمارات هما أهم أشكال التعاون.

١٩٩٢ إلى ١٢ بلدا في عام ١٩٩٥. وهذه الانجازات الأولى، على تواضعها، تدل على أن أفريقيا بدأت أخيرا تسير على الطريق الصحيح.

ومع ذلك، فمما يؤسف له أن العوامل التاريخية والقيود التي تفرضها البيئة الاقتصادية الخارجية، بما في ذلك تخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية، وعبء الديون الثقيل، وتراجع معدلات التبادل التجاري، وزيادة العقوبات التي تعوق الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، منعت من تحقيق أي تحسن أساسي في الحالة الاقتصادية. ويجب إذن أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير ملموسة كي تتمكن أفريقيا من أن تعمل من أجل إعادة تنشيطها. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو في المقام الأول أن تحترم التزاماتها بموجب البرنامج الجديد والاتفاقات الدولية الأخرى ذات الصلة بتنمية أفريقيا بغية التوصل إلى حلول مستدامة للتحديات التي تواجهها القارة.

ومثلما أكد عليه وزيرنا للشؤون الخارجية، سعادة السيد نفوين مان كام في مخاطبته الجمعية العامة في المناقشة العامة، فإن التعاون الدولي ولا سيما تدفقات رأس المال وعمليات نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان المتخلفة النمو هي أمور لا غنى عنها بل وضرورية ومفيدة من أجل التنمية المستدامة للبلدان المتخلفة النمو. لذلك، ينبغي للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تضطلع بدور أكبر في التنمية الاقتصادية للبلدان الأفريقية لأن بإمكانها أن تساهم في توسيع القدرة الإنتاجية وتعزيز نقل التكنولوجيات المتطورة والمهارات الإدارية دون زيادة في الديون الخارجية. وثمة بلدان أفريقية عديدة اعتمدت سياسات ترمي إلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، لكن الاستجابة لها كانت متواضعة.

إن مسألة عبء الديون الخارجية تتعلق تعلقا وثيقا بالنمو المستدام والتنمية والقضاء على الفقر. والأسعار المنخفضة للسلع الأساسية والديون الخارجية الساحقة هما من العوامل المسؤولة عن النتائج المتواضعة التي أحرزتها القارة على الصعيد الاقتصادي. وأية محاولة جادة لمعالجة مسألة النمو والتنمية المستدامين وبخفض مستوى الفقر يجب أن تتوافق مع اتخاذ تدابير للقيام مرة وإلى الأبد بحل مشكلة الديون الخارجية للبلدان الأفريقية وإلغائها. ويجب أن يتخذ المجتمع الدولي مبادرات جديدة جذرية ثنائية ومتعددة الأطراف لحل مشكلة الديون للبلدان الأفريقية.

وفضلا عن التدابير الاقتصادية، وبصفة خاصة التدابير المتعلقة بالاقتصاد الكلي، من المهم إيلاء الاهتمام اللازم للمسائل الاجتماعية والسياسية. وقد تم الاعتراف عموما بالصلات الأساسية بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية وتم إيلاء أهمية خاصة لها في وثائق مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. والالتزام بالعمل من أجل القضاء على الفقر دليل واضح على هذا.

بيد أن تنفيذ هذا الالتزام في سياق الحقائق الاقتصادية والاجتماعية المعقدة في البلدان الأفريقية مهمة صعبة للغاية تتطلب جهودا مستمرة. وكما تبدى مؤخرا في تقييم تنفيذ الأمر الرسمي التنفيذي للبنك الدولي من أجل تخفيف حدة الفقر - وقد نشرت تقارير صحفية عن ذلك التقييم قبل أقل من أسبوع - يتضح أن الجوانب الاجتماعية للتكيف وتخفيف الفقر لا تلقى دائما الاهتمام الكافي في استراتيجيات المساعدة. وهذا يشير إلى أن من الضروري بذل جهود إضافية لرسم استراتيجيات للتعاون تكون شاملة بالقدر الكافي من أجل تنمية أفريقيا. ومثل هذه الاستراتيجيات ينبغي أن تتضمن تخفيف عبء الديون وتقديم الدعم للاستثمارات المباشرة باعتبارها عنصريين أساسيين. لكن ينبغي أيضا إدراج تخفيف حدة الفقر والجوانب الاجتماعية للتنمية وإعطاؤها أولوية أعلى من الأولوية التي أعطيت لها حتى الآن.

وفي حالة أفريقيا، لا بد من إيلاء اهتمام إضافي لمشكلة اللاجئين. إذ يوجد في أفريقيا أكبر تجمع للاجئين. وهذا لا يشكل عبئا ضخما على تلك القارة الفقيرة فحسب بل تذكره أيضا بضرورة إدراج المسائل السياسية والأمنية في المعادلة الإنمائية لأفريقيا. وينبغي تناول المشكلة من اتجاهين في وقت واحد. هناك ضرورة ماسة لكي تكرر الأمم المتحدة ومجلس الأمن أقصى اهتمام ممكن للحالات المتأزمة في أفريقيا وبصفة خاصة في منطقة البحيرات الكبرى. وينبغي التوصل إلى حلول طويلة الأمد وجعل إعادة اللاجئين إلى أوطانهم واحدة من الأولويات الأساسية.

لكن من ناحية أخرى ليس من السليم النظر إلى المشاكل السياسية والصراعات العسكرية في أفريقيا باعتبارها غير ذات صلة بالمشاكل الأساسية للتنمية. إن النجاح في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات سيمثل أيضا إسهاما هاما في الاستقرار السياسي وفي منع الصراعات في المنطقة

هناك بعض المؤشرات المباشرة بالخير التي يجب التنويه بها. فنقرأ في تقرير الأمين العام المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٦ عن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد (A/51/228)، أنه حدث تحسن كبير في الأداء الاقتصادي العام حيث انخفضت معدلات النمو السلبي في عدد من البلدان، كما ازداد عدد البلدان التي حققت الرقم المستهدف في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونسبته ٦ في المائة سنويا من ٣ بلدان في عام ١٩٩٢ إلى ١٢ بلدا في عام ١٩٩٥ وهذا التطور لا يمكن تجاهله.

وعلاوة على هذا، كما ورد في الدراسة التي أعدتها الأمم المتحدة مؤخرا بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر وتكرر أيضا في وثائق لاحقة عديدة، يزيد عائد الاستثمار في أفريقيا كثيرا عن عائد الاستثمار في مناطق نامية أخرى، بل وحتى في معظم البلدان المتقدمة النمو. وهذا يشير إلى إمكانية زيادة تدفقات الاستثمار مع التقدم في الإصلاحات الاقتصادية والتحسين في مناخ الاستثمار.

بيد أن القدرات الحالية تتطلب تعاونا دوليا فعالا. وتدعو مبادئ المشاركة الكاملة وتقاسم المسؤولية المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم الكافي والثابت لتنفيذ البرنامج الجديد. لذلك ينبغي تحسين مستوى التعاون ونطاقه وطرائقه. وسيشمل ذلك توجيه المساعدة إلى الأولويات الإنمائية لأفريقيا وتحويلها إلى مساعدة لا يترتب عليها دين.

إن عبء المديونية عقبة من العقبات الرئيسية التي تحول دون زيادة سرعة التنمية في أفريقيا. إن عبء المديونية الذي يبلغ زهاء ٣٥٠ بليون دولار يبطئ خطى التنمية ويضر حتما بجميع الجهود الموجهة إلى تعزيز الاقتصادات في المنطقة. لذلك من الضروري اتخاذ الإجراءات اللازمة. ومن التدابير الهامة في هذا الصدد الاتفاق على العمل من خلال مبادرات جديدة مثل مبادرة الدين للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وينبغي أن تتبع ذلك خطوات أخرى. وينبغي رصد وعمم التقدم في الجهود الرامية إلى تخفيف المديونية، لا سيما وأن التجارب الماضية في مجال المبادرات السابقة لتخفيف المديونية لم تنجح في تخفيض معدل المديونية في أفريقيا. ونحن ننظر إلى هذه المهمة أيضا باعتبارها فرصة للأمم المتحدة لإنشاء عملية هادفة على نطاق المنظومة من أجل تنفيذ استعراض منتصف المدة.

تقوم به لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ هذا البرنامج والذي قاده بكفاءة السفير أمادا المندوب الدائم لليابان.

وفي هذا الإطار يجب أن تُدرك الدول الأفريقية باستمرار أهمية التنمية المستدامة لبلدانها. والأهم من ذلك يتعين على الدول الأفريقية أن تتخلص قبل كل شيء من شبح الحروب والنزاعات العسكرية وما تخلفه هذه النزاعات من دمار واستنزاف لكافة الموارد البشرية، فضلا عن الآثار السلبية التي تخلفها هذه النزاعات في طرد وتنغير المستثمرين الراغبين في الاستثمار. فالعنصر البشري والمساعدات المادية هما نواة نجاح خطط التنمية المستدامة في العالم أجمع.

ان الكويت تولي اهتماما بالغاً لعمليات وبرامج التنمية في أفريقيا. وأن ما يزيد فخرنا واعتزازنا هنا هو أن اهتمام الكويت في تنمية البلدان الأفريقية وتقديم المساعدات التنموية لها لم يتولد خلال فترة التسعينات بل سبق تلك الفترة بكثير. كما أن هذا الاهتمام ما زال مستمرا ويتزايد مع تزايد الإدراك العالمي بشكل عام بأهمية تحقيق أهداف التنمية العالمية وفي شتى بقاع العالم.

لقد قدمت الكويت ودون حصر الدعم المالي المستمر لخطط التنمية في أفريقيا وذلك على المستويين الحكومي والشعبي. وأنها ما زالت تقدم هذا الدعم إيماناً منها بأهمية أن تحظى شعوب أفريقيا بالحياة المستقرة والهادئة.

فعلى سبيل المثال وليس الحصر، قدم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية قروضا تنموية ميسرة وذات فوائد منخفضة لـ ٣٣ دولة أفريقية حصلت على ١٤٢ قرضا تبلغ قيمتها الإجمالية ١ ٤٥٠ مليون دولار أمريكي تقريبا. هذا بالإضافة إلى ٤٢ معونة فنية تم تقديمها إلى ٢٥ دولة أفريقية تجاوزت قيمتها ٢٥ مليون دولار أمريكي.

إن الدول الأفريقية المستفيدة من هذا التوجه التنموي والذي تحرص عليه الحكومة الكويتية، استفادت أيضا من مبادرة صاحب السمو أمير البلاد بالغاء الفوائد المستحقة وغير المسددة على القروض المقدمة لها من قبل الكويت، حيث أعلن سموه عن هذه المبادرة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك لشعورنا بالواقع المادي الصعب الذي تعيشه بعض

وتحاشي المشاكل الانسانية الناجمة عن ذلك. لذلك ليس من المبالغة القول إن التنفيذ الناجح للبرنامج سيمثل اسهاما هاما ليس لا بالنسبة للمنطقة الأفريقية فحسب بل أيضا بالنسبة لإعادة تعريف الأمم المتحدة وتحويلها إلى أداة فعالة للتغيير الاجتماعي والسياسي.

السيد أبو الحسن (الكويت): تتطلع كثير من شعوب العالم الى الدور القيادي الذي تتولاه الأمم المتحدة في سبيل تحقيق التنمية في كثير من بلدان العالم، حيث أنه بدا للمرء بأن أهداف التنمية أصبحت أحلاما وآمالا يصعب تحقيقها، وذلك نتيجة لتلك الأحداث والمآسي المتمثلة بالحروب والنزاعات الدموية التي سببها الأول هو الإنسان نفسه، الأمر الذي جعل هذه الحروب هي العائق الأول أمام تنفيذ خطط وبرامج التنمية بكافة مجالاتها. لذلك أدركت كثير من شعوب العالم بأنه لا تنمية دون سلام، كما أنه لا تنمية دون تضافر الجهود نحو السعي الجاد لوضع هذه البرامج والخطط التنموية موضع التطبيق العملي.

وان الكويت لتشعر بارتياح لاعتماد الجمعية العامة في شهر كانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٩١ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وهو عنوان البند رقم (٤٤) والمطروح للمناقشة أمامنا اليوم. وان الكويت ترى بأن هذا البرنامج يعتبر تطبيقا عمليا للتطلعات الدولية نحو تحقيق أهداف التنمية الحقيقية المنشودة.

ويود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره الفائق للأمين العام للأمم المتحدة وذلك لجهوده المميزة والملاحظة في مجال تنفيذ هذا البرنامج. كما لا يفوتنا شكره على التقرير الشامل الذي أعده بشأن هذا الموضوع (A/51/228) والموجود أمامنا الآن للبحث.

وفي هذا السياق فإن وفد بلادي يؤيد كافة الاستنتاجات التي خلص اليها الأمين العام في تقريره السالف الذكر، ولا سيما التأكيد على أهمية أن تقوم الدول الأفريقية بالحرص على العمل نحو تنفيذ هذا البرنامج الجديد عن طريق ضمان التدفقات المالية والموارد الكافية التي يقدمها المجتمع الدولي للدول الأفريقية. وأن ذلك يتطلب أن تعمل الدول الأفريقية بالمقابل بتهيئة كافة الظروف المناسبة التي تقنع الدول المانحة بالاستمرار في تقديم كافة أشكال المساعدة التي تحتاجها هذه الدول الأفريقية لتنفيذ برنامج التنمية المنشود. وتعرب الكويت عن تقديرها أيضا للعمل الذي

الإسلامي والمعنية بمكافحة التصحر في دول الساحل الأفريقية التي سوف تعقد اجتماعا في الكويت خلال الأيام القليلة القادمة. وهذا يأتي في إطار حرص الكويت على مساعدة البلدان الأفريقية الشقيقة في التغلب على كافة المصاعب التي تواجهها لتحقيق أهداف التنمية التي تتطلع إليها شعوبها.

وختاما، أود أن أعيد التأكيد على أهمية أن تدرك الشعوب الأفريقية بأن لا تنمية دون سلام واستقرار، كما أن التطلعات والآمال المعقودة على تحقيق أهداف التنمية تتطلب الإرادة السياسية والتكامل والتعاون الإقليمي الكامل بين الدول الأفريقية لضمان وكفالة التطبيق الفعلي والعمل لهذه الخطط والبرامج المرسومة من أجل تنمية أفريقيا وشعوبها المتطلعة إلى العيش في استقرار ورخاء وازدهار في عالمنا اليوم.

السيد مانغويلا (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقديرنا الحار للسفير هيساشي أودا من اليابان، رئيس لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وأعضاء مكتبه على الطريقة الرائعة التي وجهوا بها استعراض منتصف المدة. وأود أيضا أن أشكر، من خلال السفير أودا، حكومة اليابان على اهتمامها الذي لا يتزعزع والذي لا تزال تبديه، بمصير الشعوب الأفريقية من خلال عدة اجتماعات ومؤتمرات نظمتها وكرستها لإيجاد حلول للمشاكل الأفريقية. دعوني أعلن أيضا أن وفدي يؤيد تأييدا تاما آراء رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين، وكذلك الآراء التي أعرب عنها رئيس منظمة الوحدة الأفريقية.

بدون رؤية، من المرجح أن تخفق أية جهود إنمائية. ومن خلال استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات (البرنامج الجديد)، برزت أفريقيا وشركاؤها في التنمية برؤية جديدة التركيز وتصميم على جعل النصف الثاني من البرنامج جسرا للعبور الناجح إلى الألفية الجديدة.

ودرست اللجنة المخصصة من أين أتت منطقة أفريقيا وأين تقف جهودها التنموية وما هو طريق المستقبل. وخلصت من هذه العملية إلى استنتاج أنه أحرز بعض التقدم، ولكن من الواضح أنه غير كاف. وفي الواقع، يمكن القول أن أفريقيا تراجعت إلى الوراء في بعض

الدول الأفريقية نتيجة تراكم فوائد هذه الديون ووقوفها كعقبة كأداء أمام جهود التنمية.

وعلى المستوى الشعبي، كان للمنظمات غير الحكومية في الكويت دور بارز ومقدر من قبل الشعوب الأفريقية المستفيدة، نظرا لمساهمتها الفعالة في تنمية البلدان الأفريقية. ولعل أبرز هذه المنظمات غير الحكومية "لجنة مسلمي أفريقيا" التي انطلقت منذ ١٩٨١ في منح المساعدات والمعونات التنموية لعدد كبير من الدول الأفريقية، مركزة على شعار "التنمية عن طريق التعليم" كوسيلة أساسية لتغيير الوضع المأساوي الذي تعيشه بعض المناطق في القارة الأفريقية. ومن أبرز إنجازات هذه اللجنة، على سبيل المثال ما يلي: دفع رسوم الدراسة عن ٩٥٠٠٠ طالب أفريقي وتقديم أكثر من ٢٠٠ منحة في مجال الدراسات العليا في التخصصات التكنولوجية والهندسية؛ بناء وتسيير ٣٤ مستشفى ومستوصفا موزعة على مناطق ريفية مختلفة في عدد من البلدان الأفريقية؛ حفر عدد كبير جدا من الآبار الارتوازية ومئات الآبار السطحية؛ بناء وتسيير ١٦ مركزا لتدريب النساء؛ تقديم مساعدات بلغت ٨,٥ مليون دولار أمريكي لرعاية أطفال اللاجئين الصوماليين. وهناك المزيد من هذه المساعدات التنموية التي تقدمها الكويت للبلدان الأفريقية والتي لن يسعفنا الوقت لحصرها.

إن من واجبي اليوم أن أسترعي انتباه الدول الأعضاء إلى أن هذه المساعدات التنموية التي تقدمها الكويت إنما تأتي بعد دراسة وتمحيص من قبل الأجهزة المتخصصة، بغية توجيه هذه المساعدات نحو مسارها الصحيح وبالطريقة التي تلبي احتياجات مواطني الدول الأفريقية، التي تتفاوت ما بين بناء المؤسسات العلمية وإنشاء المشاريع الاقتصادية المنتجة التي ستلقي بثمارها الخيرة في النهاية على الشعوب الأفريقية.

وأود في هذا المقام الإشارة إلى أن الكويت وهي تقدم هذه المساعدات التنموية للبلدان الأفريقية، إنما تنطلق من روح الصداقة والعلاقات الوثيقة التي تربطها ببلدان هذه القارة. ولعلي أجد نفسي مذكرا بأن الكويت تتأثر مع جمهورية بوركينا فاسو لجنة الحوار العربي - الأفريقي، والتي تعقد بانتظام اجتماعات دورية يتم خلالها تبادل الحوار والتنسيق مع البلدان الأفريقية حول الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، ولا سيما تلك المتعلقة بالتنمية في شتى أنواع المجالات المتعلقة بها. كما أن الكويت تتأثر باللجنة المنيثقة عن منظمة المؤتمر

على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا بارقة أمل. ولئن كنا لا نعتبر المبادرة الخاصة بديلا عن البرنامج الجديد فإنها ينبغي أن تكمل بطريقة هامة جدا. وكما هو معروف، تستهدف المبادرة الخاصة إنفاق ٢٥ بليون دولار سنويا، في حين أن الهدف المحدد لبرنامج التنمية الجديد ٣٠ بليون دولار. ومن الواضح لذلك أنه ينبغي تغطية العجز بطريقة ما.

ومشاكل أفريقيا تمثل تحديا للمجتمع الدولي بأسره ليظهر تقيده بالالتزام بالمصير الجماعي الذي يكون فيه حرمان أي عضو من الجنس البشري شاعلا لنا جميعا. إننا نعيش في عالم من المتناقضات. فعلى المستوى السياسي يصير كل منا بعناد على استقلاله وعلى عدم جواز انتهاك سيادته. ومع ذلك، فإننا نتحرك على الصعيد الاقتصادي بإصرار نحو إزالة الحدود المميزة؛ وبنينا حيزا اقتصاديا واحدا تتحرك فيه السلع والخدمات دون عارض أو عائق. وظاهرة العولمة الجديدة تتطلب منا أن نفتح حدودنا أمام سلع وخدمات الآخرين، وبفعلنا هذا نقدم الدليل على توحدها. ألم يحن الوقت لنعطي معنى ملموسا للتكافل المتأصل في العولمة من خلال إنعاش الروح التي حركت الآباء (لسوء الحظ وأن الأمهات استبعدن في ذلك الوقت) المؤسسين للأمم المتحدة؟

إن نتيجة استعراض منتصف المدة تفرض على المجتمع الدولي تحدي تعبئة الموارد المالية اللازمة لتحقيق التحول الاقتصادي في أفريقيا. ويقال لنا أحيانا إن انتعاش أفريقيا لا يمكن أن يتحقق بالمبادرات التي يقودها المانحون، وإنما بمشاركة أكبر من القطاع الخاص. بيد أننا نعتقد أن هذا جانب واحد من القصة. والقصة الكاملة هي أن الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لأغلبية البلدان الأفريقية مسألة ليست واقعية، حيث أظهرت الإحصائيات بصورة متكررة أن هذه الاستثمارات تذهب إلى حفنة من البلدان النامية فقط - وهي البلدان التي أظهرت بالفعل قدرا من التنمية الاقتصادية. أما الأغلبية العظمى من البلدان الأفريقية فتفتقر إلى البنى الأساسية التي تجتذب الاستثمار الخاص.

وبالتالي، فمن المحتم أن تواصل المساعدة الإنمائية الرسمية الاضطلاع بدور رئيسي في عملية انتعاش هذه البلدان. والواقع أن ذلك كان النتيجة الإجماعية لمؤتمر طوكيو المعني باستراتيجية التنمية الذي استضافته حكومة اليابان في آذار/مارس ١٩٩٥. وفضلا عن ذلك،

الجوانب. وفي هذا الصدد، دعونا ننظر إلى الاستنتاجات التالية التي خلص إليها استعراض منتصف المدة. أولا، إن عددا كبيرا من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الحرجة التي أدت في عام ١٩٩١ إلى اعتماد البرنامج الجديد لا تزال قائمة، بل أنها تفاقم في بعض البلدان. ثانيا، ليتسنى تحقيق معدل نمو سنوي حقيقي في الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٦ في المائة على الأقل على مدى عقد التسعينات، قدر أن البلدان الأفريقية كانت في عام ١٩٩٢ بحاجة إلى ٣٠ بليون دولار على الأقل في شكل مساعدة إنمائية رسمية، وكان هذا المبلغ لازما لتحقيق نمو بنسبة ٤ في المائة سنويا. بيد أن هذا المبلغ وصل إلى ٢٦,٤ بليون دولار فقط في عام ١٩٩٥. ثالثا، زاد دين أفريقيا الخارجي من ٣٠٠ بليون دولار في عام ١٩٩١ إلى ٣٢٢ بليون دولار في عام ١٩٩٥.

وعلى ضوء هذه الخلفية يمكن وضع تقييم مناسب لتنفيذ البرنامج. فمن ناحية، ردد الاستعراض أصداء النجاح حيث توصلت أفريقيا وشركاؤها إلى توافق آراء، غالبا بعد مناقشة طويلة ومكثفة، بشأن التقدم البطيء الذي تحقق وبشأن المهام الجسام التي لا تزال على الطريق. بيد أنه من جهة أخرى سلم بوضوح بأن التنفيذ لم يقترب قط من المستوى المنشود.

ويأتي الاستعراض في وقت تحوم فيه سحب سوداء فوق مستقبل التعاون الاقتصادي الدولي، وهذه حالة تنذر بالشؤم، لا سيما بالنسبة لأفريقيا، وهي القارة التي تواجه أكثر المشاكل الاقتصادية إلحاحا. وتغوص أفريقيا في فقر وعدم استقرار سياسي وعبء دين ساحق ومستويات معيشة آخذة في التدهور وتلاشي الأمل في حياة ذات معنى بالنسبة لغالبية سكانها. وقد قدم الأفارقة التضحيات بجلد ملفت للنظر عندما طلب منهم ذلك، كما يبين الاستعراض، إلا أن بؤادر أن تكفل تلك التضحيات حياة أفضل لم تلج في الأفق بعد. والمثالية التي استلهمها مؤسسو الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو قبل ٥١ عاما تقريبا تبدو الآن مجرد أحلام لا سبيل إلى تحقيقها وكلمات الميثاق السامية "وأن ندفع بالرقى الاجتماعي قدما، وندفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح"، غدت كلمات جوفاء اليوم حيث نشاهد الإرهاق باديا أحيانا على شركائنا.

وأقول "أحيانا" لأنه من وقت إلى وقت تلوح أيضا بارقة أمل في استمرار الالتزام بمساعدة أفريقيا. والحماس الذي استقبلت به مبادرة الأمم المتحدة الخاصة

"في حين أن الدول الأفريقية تتحمل المسؤولية الأساسية عن النهوض بالقسط الأعظم من عبء تنميتها عن طريق الاعتماد في المقام الأول على مواردها المالية هي نفسها، فإن تصلب البيئة الاقتصادية الدولية التي تواجه هذه الدول، والضائقة الاقتصادية المحلية التي تحيق بها، وفتور الميل لدى بعض الدائنين إلى اتخاذ تدابير جذرية، تشكل كلها عقبات أمام تعبئة الموارد المالية وأمام تنمية أفريقيا. ولن تستطيع معظم البلدان الأفريقية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية اللازمة للتنمية دون تدبير مزيد من الموارد المالية المحلية والأجنبية. كما أنه لا قبل للأفارقة ولا للمجتمع الدولي بأن يشهدوا فشل مبادرة دولية أخرى لتحقيق الانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي والتنمية في أفريقيا". (A/51/228/Add.1، الفقرة ٥٢)

السيد إيويكا (بنما) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن حكومة بنما تؤيد بإخلاص الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتنمية أفريقيا. ومناقشة استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات يتيح اليوم لوفد بلدي الفرصة مرة أخرى لكي يسجل صوتنا وإرادتنا، اللذين نضمهما إلى غيرنا ممن يريدون أن يعملوا على توجيه المساعدة الدولية صوب اتخاذ الإجراءات التي تصلح أكثر من غيرها لوضع أفريقيا على الطريق المؤدي إلى التنمية المستدامة وإلى الرفاه الحقيقي لشعوب تلك القارة. ووفد بلدي، إذ يأخذ هذا في الاعتبار، يؤيد ما جاء في البيان الذي أدلى به وفد كوستاريكا بشأن هذه المسألة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وبالنسبة لأفريقيا، فإن كل فرد في بنما يهتم بها وله رأيه ونظرية فيها. ويستند هذا الاهتمام إلى المساهمة الفذة التي قدمها إلى ثقافة بنما رجال أفريقيا ونسائها وأحفادهم الذين أتوا إلى بنما مباشرة في القرن السادس عشر ثم في القرن التاسع عشر، ومرة أخرى في مستهل القرن العشرين، من جزر البحر الكاريبي. وهؤلاء الأفارقة، الذين حلوا ببنما في أوقات مختلفة، امتزجت سماتهم بشخصيتنا الوطنية وزادوها ثراء، وتركوا بصماتهم على نظرنا إلى الموسيقى والشعر والفن، وأثروا على حياتنا اليومية بطريقة صانت أهالي بنما من الصور الممسوخة التي طالما احتفظ بها الغرب عن أفريقيا.

فمن غير الواقعي أن نتوقع أن يستثمر القطاع الخاص في قطاعي الصحة والتعليم الاجتماعيين. وبالنسبة للأفارقة وزعمائهم، فإنهم بحاجة إلى العمل في سبيل إنجاز المهمة الهائلة، أي تحسين فرص الانتعاش من خلال البرامج المستمرة للإصلاح السياسي والاقتصادي التي تطلق الطاقات البدنية والذهنية للمواطنين عن طريق حماية وتعزيز الحريات المدنية وحقوق الإنسان، وعن طريق النهوض بالمرأة والشباب، وهم العناصر التي لا تستخدم الاستخدام الكافي في المساعي الاقتصادية.

وسيتترك للتاريخ تسجيل مثابرة أفريقيا وقدرتها على أن تنهض من بين الانقراض كطائر العنقاء وقد بعث من الرماد. ولا أشك في أن الأفارقة وزعماءهم سيرتقون إلى مستوى التحديات الحالية ويأخذون بزمام مصيرهم في القرن القادم. وأنه لقال طيب وبشير خير أن يكون هناك توارد كثير في الخواطر والاستراتيجيات بين إعلان التنمية الأفريقية الصادر عن منظمة الوحدة الأفريقية في القاهرة واستعراض منتصف المدة لتنفيذ البرنامج الجديد.

ولا يزال هناك أمل لأفريقيا على أساس ثراء الخبرة التي تتيحها منظومة الأمم المتحدة، والالتزام المستمر من جانب شركاء أفريقيا في التنمية، في التقدم الاقتصادي الاجتماعي للمنطقة، إلى جانب المؤشرات الجديدة المشجعة التي تدل على احترام قارتنا المتزايد وتكريسها للقيم الجوهرية للحكم السليم. وكما يتضح من الاستعراض، فقد حقق العديد من البلدان معدلات نمو تبلغ ٦ في المائة أو أكثر، وهي المعدلات التي حددها البرنامج الجديد. وننظر إلى هذه الإنجازات بالأمل أكثر مما نشعر تجاهها بالحسد، ونستلهم نجاحها. كما أننا مقتنعون بأن أغلبية المجتمع الدولي لا تزال تؤمن بالتعاون الدولي، وبخاصة بين بلدان الجنوب. وبالتالي، فإن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يبشر بالخير العميم بصفته مكملاً للتعاون التقليدي بين أفريقيا وشركائها في التنمية من دول الشمال. وفي هذا الصدد، يسعدنا ما تلقيناه من إعراب عن التضامن من بلدان الجنوب.

وقد أعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديرات الاحتياجات المتوقعة من الموارد، الواردة في الوثيقة A/51/228/Add.1. وأرى أن من الواجب أن أختتم بياني باقتباس مباشر من إضافة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تقرير الأمين العام:

بلجيكا، ودانغي ريوكا ممثل غابون - ذلك العمل الذي أعطانا فكرة أوضح عن كل نواحي دراسة الأمم المتحدة للنبود المتعلقة بالتنمية في أفريقيا.

والآن، بعد شهرين، تتيح لي مناقشة اليوم الفرصة لأؤكد من جديد أن وفد بنما من بين الوفود المهمة بأفريقيا ومستقبلها لأسباب تشبه كثيرا

وبالرغم من قدوم الأفارقة منذ القرن السادس عشر من شرق أفريقيا وغربها، وهي منطقة جغرافية مجهولة، إلا أن أهالي بنما لم يعتبروها بعيدة أو غريبة على الإطلاق كما اعتبرت شعوب أخرى في بقاع ومناطق مختلفة. وقد تغلب الأفارقة من أبناء شعب بنما على تجربة الاندماج وأصبحوا منذ زمن بعيد جزءا هاما ودائما من واقعنا الوطني.

ويدرك أهالي بنما أننا جزء من عالم تعتمد فيه وحدة الجنس البشري على التضامن المستمر. وتؤكد بنما تضامنها مع أفريقيا لأننا نسلم بأن أفريقيا قارة استثنائية. وقد اعترفت الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمجتمع الدولي بأسره بأن أفريقيا قارة استثنائية بالنسبة للفرص والحالات الماسة التي تتطلب تعبئة استثنائية للإرادة السياسية والموارد البشرية والتكنولوجية والمالية لكي ينفذ البرنامج الجديد على وجه السرعة في الفترة المتبقية من العقد وما يتجاوز من سنوات تالية وفقا لمشروع القرار الموصى به في القسم الرابع من الوثيقة A/51/48. وقد أصبح العمل في سبيل تنمية أفريقيا أمرا عاجلا: وهذا يعني أن يبرمج وينجز اليوم كان مطلوبا منذ أمس.

وفي نيسان/أبريل من هذا العام، حدث هنا في الأمم المتحدة شيء تمشى مع الحاجة الماسة الى العمل على تحقيق الأهداف ذات الأولوية للتنمية في أفريقيا، وإلى تحقيق تلك الأهداف بطريقة أكفأ وأسرع وأكثر فعالية. وأقصد هنا اتخاذ مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا. وتتيح المبادرة نهجا عالميا لاحتياجات أفريقيا الماسة وتجمع معا كل وكالات المنظومة وآلياتها، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، لكي تمول برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

وفي آب/أغسطس من هذا العام، شرفني شخصيا أن أشارك في طوكيو، باليابان، في حلقة دراسية رفيعة المستوى عنيت بالتنمية في أفريقيا، نظمتها بكرم الحكومة اليابانية. وفي الحلقة الدراسية تلك، أتيت لي فرصة الترحيب بالمبادرة الخاصة من أجل أفريقيا. ويود وفد بلدي أن يعترف بالعمل الذي اضطلع به السفراء، وأودا ممثل اليابان، وأنسانالي ممثل غيانا، وراين ممثل

تلك التي تضمنها البيان الشهير جدا للرئيس
نلسون مانديلا: لأننا

"نتجاسر فنعتبر الناس هم محور وأساس
وجودنا"، (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة
الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٣٧، ص ٧)

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.